

The Islamic University of Gaza
Deanship of Research and Postgraduate
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance



الجامعة الإسلامية بغزة
عمادة البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير المحاسبة والتمويل

أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

(دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين)

The Impact of the Internal Control System on the Quality of Financial Reports

(Applied study on public shareholding companies listed on the
Palestine Stock Exchange)

إعداد الباحث
محمد حيدر موسى شعت

إشراف الأستاذ الدكتور
حمدي شحدة زعرب

قُدِّمَ هَذَا البحثُ استكمالاً لِمَتَطَلِبَاتِ الحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ المَاجِسْتِيرِ
فِي المَحَاسِبَةِ وَالتَّمْوِيلِ بِكُلِّيَةِ التِّجَارَةِ فِي الجامِعةِ الإسلاميَّةِ بِغَزَّةِ
أكتوبر / 2017م - محرم / 1439هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

أثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية

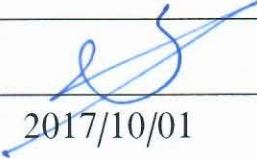
The Impact of the Internal Control System on the Quality of Financial Reports

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب
علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	محمد حيدر شعت	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
Date:	2017/10/01	التاريخ:



هاتف داخلي 1150

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

الرقم: ج س غ/35/ Ref:

التاريخ: 2017/10/07 Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ محمد حيدر موسى شعت لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

أثر نظام الرقابة الداخلية علي جودة التقارير المالية
دراسة تطبيقية على شركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين

وبعد المناقشة التي تمت اليوم السبت 17 محرم 1439 هـ، الموافق 2017/10/07م، الساعة التاسعة والنصف صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

أ.د. حمدي شحدة زعرب	مشرفاً و رئيساً	
د. هشام كامل ماضي	مناقشاً داخلياً	
د. محمد ساير الأعرج	مناقشاً خارجياً	

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الباحث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

واللجنة إذ تمنحه هذه الدرجة فإنها توصيه بتقوى الله ولزوم طاعته وأن يسخر علمه في خدمة دينه ووطنه.

والله ولي التوفيق ،،،

عميد البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. مازن اسماعيل هنية



ملخص الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على نظام الرقابة الداخلية وأثره على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، كما هدفت لمعرفة أثر البيئة الرقابية ومكوناتها والأنشطة الرقابية وتقييم المخاطر على خصائص المعلومات المحاسبية (ملاءمة المعلومات والتمثيل الصادق والقابلية للفهم والقابلية للمقارنة)، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (48) شركة، أما عينة الدراسة تم استخدام أسلوب المسح الشامل، تمثلت في المدراء الماليين والمحاسبين والمدققين الداخليين وأعضاء لجان التدقيق، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج منها: وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية بأبعادها (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق للمعلومات، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وكذلك اتضح أن النظام الرقابي المستخدم في تلك الشركات فعال، وهناك فصل في الواجبات وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات، وخلو القوائم المالية من التحريفات وعرضها بشكل واضح ومفهوم.

وعلى ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة: بضرورة الاهتمام بالنظام الرقابي الإلكتروني، والتقارير الرقابية، ووضع برنامج وخطة طوارئ لمواجهة أي طارئ، منح المدقق الداخلي استقلالية، تطوير النظم المحاسبية لتساعد في معالجة القصور والمشكلات التي قد تواجهه العمل، تدريب الكادر المشرف على إعداد القوائم المالية، ضرورة تفعيل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

Abstract

This study aimed at identifying the internal control system and its impact on the quality of the financial reports in the Public Shareholding Company listed at the Palestine Stock Exchange. It aimed to identify the impact of the control environment, its components, the control activities and risk assessment on the characteristics of the accounting information (adequacy of information, honest representation, understandability and comparability). The study population consisted of the 48 public shareholding companies listed at the Palestine Stock Exchange. The study sample The comprehensive survey method was used, included the financial managers, accountants, internal auditors and audit committees. In order to achieve the objectives of the study, the researcher adopted the descriptive analytical approach and used the SPSS program for data analysis and hypothesis testing.

The study concluded a set of results. The most significant results of the study included the observation of a significant relationship between the internal control tools (control environment, control activities, risk assessment, information and communication, control and internal regulation) and the dimensions of the financial reports' quality (adequacy of information, honest representation, understandability and comparability) at the public shareholding companies listed at the Palestine Stock Exchange. In addition, the study indicated that the supervisory system used in these companies is effective. There is a separation between duties and distribution of responsibilities. The financial statements are free from distortions and are presented in a clear and understandable manner.

According to these results, the study concluded a group of recommendations such as: Giving more attention to the electronic control system and monitoring reports, developing a contingency plan, giving the internal auditor the required independency in his/her work, developing the accounting systems that contribute to solving deficiencies and problems that may face work, and training the staff that supervises preparation of the financial statements. Finally, the study recommended the necessity of activating the audit committees at the public shareholding companies listed at the Palestine Stock Exchange.

الآية القرآنية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴾

[طه: ١١٤]

الإهداء

الى ذلك الرجل الذي مدّني بالعزم والعزة والصبر الأبّي، الى من رضى عينيه أطفا تعبى، الى من

صبره صبر نبي، وقلبه قلب صبي... والدي الحبيب،،

الى القلب النابض بالحب والحنان، اليها الكلمات بصمت، لان صمت الكلمات أبلغ من فيض

فضلها... أمي الغالية،،

والدي الحبيين، حفظكم الله ورعاكم وأمد الله في أعماركم،،

الى وردة الحياة، رفيقة عمري، التي لها فضل كبير خلال إعداد الرسالة ومساندتها لي طوال

المدة... زوجتي الغالية، حفظك الله من كل شر،،

الى الذين لم أجد في حقهم عبارات تجزيهم التقدير والاحترام... حماي وحماتي حفظكم الله

ورعاكم،،

الى إخواني وأخواتي و أعمامي وعماتي وأخوالي وخالاتي وجدي وجدتي: من هم سندي ادام الله

الحب والمودة بيننا وأدام الله في أعماركم،،

الى روح رفيق الدرب صديقي الشهيد بإذن الله تعالى/ خليل حسن أبو عبيد رحمه الله وأسكنه

فسيح جنانه،،،

الى أصدقائي الغالين أنتم بالنسبة للعالم مجرد أشخاص فيه، ولكنكم بالنسبة لي انتم كل العالم،،

واخيراً إلى كل من ساندني ووقف بجانبى ودرسنى في مرحلة البكالوريوس والماجستير من

مدرسين وطلاب وزملاء،،

إليكم جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع، سائلاً الله أن يتم به نفع سائر المسلمين فيه.

شكر وتقدير

الحمد لله حمداً يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، الشكر لله أولاً على ما أنعم به علي من نعم كانت خير عون لي، ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي بإتمام هذه الدراسة، وعلى ما مننت به علي من توفيق وسداد، وعلى ما منحتني إياه من قدرة تخطي الصعاب وتذليل العقبات، وأسلم وبارك رحمة للعالمين وهادياً للخلق اجمعين سيد الخلق محمداً السراج المنير عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مشرفي الأستاذ الدكتور/ **حمدي شحده** زعرب الذي لن أوفيه حقه بالشكر والعرفان لما بذله من مجهود ومساعدته لي وتقديم التوجيه والرأي السليم وصبره علي، وأسأل الله تعالى أن يجزيه عني خير الجزاء.

كما أتقدم بالشكر و التقدير لأعضاء لجنة المناقشة، الدكتور/ **هشام كامل ماضي** مناقشاً داخلياً، والدكتور/ **محمد ساير الاعرج** مناقشاً خارجياً، الذي شرفوني بمناقشة هذه الدراسة وإثراءها بالملاحظات والتوجيهات القيمة.

واتقدم بالشكر لجميع الأساتذة من أشرفوا على تحكيم الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة وعلى ما قدموه من توجيهات وتعديلات، وكانت بناءه في الاستبانة.

أرسل كلمة حب وتقدير الى أهلي، أصدقائي، لمن شرفني بحضور المناقشة، تحية ملئها كل معاني الأخوة والصداقة، تحية من القلب الى القلب، شكراً لكم من كل قلبي.

والشكر موصول للجميع وأخص بالذكر الوالد **الغالي/حيدر موسى شعت** وحمائي الغالي الأستاذ/ **عبد الناصر سالم أبو مصطفى** "أبو عبد الرحمن"، والأستاذ الدكتور/ **عادل محمد عوض الله**، وزميلي الأستاذ/ **كمال جمال أبو سخيطة**، لما كان لهم من أثر في انجاح هذه الدراسة وأسأل الله أن يجزيكم خير الجزاء ويبارك مجهوداتكم.

أخيراً ليكون مسك الختام الشكر والتقدير الى من لا تخونه ذاكرتي وطني الحبيب فلسطين مصنع الرجال والعز والكرامة، وأسأل الله أن ينعم عليها بالأمن والأمان ويبعد عنها شر الحاسدين وتحريرها كاملاً من دنس الاحتلال الغاصب.

/ الباحث

محمد حيدر شعت

فهرس المحتويات

إقرار	أ
ملخص الدراسة	ب
Abstract	ت
الآية القرآنية	ث
الإهداء	ج
شكر وتقدير	ح
الفصل الأول الإطار العام للدراسة	2
1.1 المقدمة	2
1.2 مشكلة الدراسة	3
1.3 أهداف الدراسة	4
1.4 فرضيات الدراسة	5
1.5 أهمية الدراسة	7
1.6 متغيرات الدراسة	8
1.7 الدراسات السابقة	10
1.8 ما يميز الدراسة	20
الفصل الثاني	22
المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية	22
2.1.1 مقدمة	22
2.1.2 تعريف الرقابة الداخلية	23
2.1.3 مراحل تطور الرقابة الداخلية	25
2.1.4 أهمية الرقابة الداخلية	28
2.1.5 أنواع الرقابة الداخلية	29

30.....	2.1.6 أهداف نظام الرقابة الداخلية
31.....	2.1.7 مقومات نظام الرقابة الداخلية
32.....	2.1.8 معوقات نظام الرقابة الداخلية
33.....	2.1.9 مكونات نظام الرقابة الداخلية
35.....	2.1.10 علاقة نظام الرقابة الداخلية بعملية المراجعة الخارجية
36.....	2.1.11 علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي
40	المبحث الثاني: جودة التقارير المالية
40.....	2.2.1 مقدمة
40.....	2.2.2 تعريف جودة التقارير المالية
41.....	2.2.3 مستخدمي التقارير المالية
43.....	2.2.4 أنواع القوائم المالية (التقارير المالية)
45.....	2.2.5 أهداف التقارير المالية
47.....	2.2.6 خصائص جودة التقارير المالية
50.....	2.2.7 دور لجان التدقيق
51.....	2.2.8 العلاقة بين كفاءة الاستثمار و جودة التقارير المالية
53	المبحث الثالث: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية
55	الفصل الثالث منهجية الدراسة
55.....	3.1 مقدمة
55.....	3.2 منهجية الدراسة
55.....	3.3 طرق جمع البيانات
56.....	3.4 مجتمع الدراسة
56.....	3.5 عينة الدراسة
56.....	3.6 أداة الدراسة

57.....	3.7 صدق الاستبانة
65.....	3.8 ثبات الاستبانة
66.....	3.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة
68	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة
68.....	4.1 المقدمة
68.....	4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية
72.....	4.3 تحليل فقرات الاستبانة
88.....	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
99	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
99.....	5.1 تمهيد
99.....	5.2 النتائج
100.....	5.3 التوصيات
102	المصادر والمراجع
103.....	المصادر والمراجع
111	الملاحق

فهرس الجداول

جدول (2.1): تلخيص لعلاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية.....	36
جدول (2.2): يوضح أهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلية.....	37
جدول (3.1): درجات المقياس	57
جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " البيئة الرقابية" والدرجة الكلية للمحور	58
جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " الانشطة الرقابية " والدرجة الكلية للمحور	58
جدول (3.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " تقييم المخاطر " والدرجة الكلية للمحور	59
جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " المعلومات والاتصال " والدرجة الكلية للمحور	60
جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " المراقبة والضبط الداخلي " والدرجة الكلية للمحور	61
جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور ملائمة المعلومات " والدرجة الكلية للمحور	61
جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " التمثيل الصادق " والدرجة الكلية للمحور	62
جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القابلية للفهم " والدرجة الكلية للمحور	63
جدول (3.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القابلية للمقارنة " والدرجة الكلية للمحور	63
جدول (3.11): معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة	64
جدول (3.12): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	65
جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	68
جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة	69
جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	69
جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي	70
جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية	70

71.....	جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي
72.....	جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في الرقابة الداخلية
73.....	جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الأول " البيئة الرقابية "
75.....	جدول (4.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني " الانشطة الرقابية "
76.....	جدول (4.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثالث "تقييم المخاطر "
78.....	جدول (4.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الرابع " المعلومات والاتصال "
80.....	جدول (4.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الخامس " المراقبة والضبط الداخلي "
82.....	جدول (4.13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور السادس "ملاءمة المعلومات "
84.....	جدول (4.14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور السابع " التمثيل الصادق "
85.....	جدول (4.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثامن " القابلية للفهم "
87.....	جدول (4.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور التاسع " القابلية للمقارنة "
88.....	الجدول (4.17): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الاولى
89.....	الجدول (4.18): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الاولى التابعة للرئيسية الاولى
89.....	الجدول (4.19): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الاولى
89.....	الجدول (4.20): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الاولى

- الجدول (4.21):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الاولى 90
- الجدول (4.22):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الاولى 90
- الجدول (4.23):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الثانية 90
- الجدول (4.24):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الاولى التابعة للرئيسية الثانية 91
- الجدول (4.25):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الثانية 91
- الجدول (4.26):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الثانية 92
- الجدول (4.27):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الثانية 92
- الجدول (4.28):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الثانية 92
- الجدول (4.29):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الثالثة 93
- الجدول (4.30):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الاولى التابعة للرئيسية الثالثة 93
- الجدول (4.31):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الثالثة 93
- الجدول (4.32):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الثالثة 94
- الجدول (4.33):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الثالثة 94
- الجدول (4.34):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الثالثة 94
- الجدول (4.35):** يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الرابعة 95

الجدول (4.36): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الاولى التابعة للرئيسية الرابعة	95
الجدول (4.37): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الرابعة	96
الجدول (4.38): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الرابعة	96
الجدول (4.39): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الرابعة	96
الجدول (4.40): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الرابعة	97

فهرس الأشكال والرسومات التوضيحية

- شكل (1.1): يوضح متغيرات الدراسة 9
- شكل (2.1): تطور مفهوم وأهداف الرقابة 27
- شكل (2.2): يوضح المكونات الخمس للرقابة الداخلية 35

فهرس الملاحق

- ملحق (1) قائمة بأسماء المحكمين 111
- ملحق (2) الاستبيان 112
- ملحق (3) أسماء شركات عينة الدراسة 117

الفصل الأول

الاطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة

تشهد المؤسسات والشركات منافسة حادة في ظل التطور المتسارع في العمليات الانتاجية والانتقال إلى مفاهيم حديثة في التصنيع والخدمات، حيث أدى التقدم الاقتصادي والتكنولوجي الي ظهور المشروعات الكبيرة في كافة الصناعات واشتداد المنافسة وهذا بدوره عزز الاهتمام بالرقابة الداخلية باعتبارها نظاماً يساعد ادارة الشركة بتحقيق الخطط والاهداف المرسومة (النظمي والعزب، 2012م، ص131) لذ تعتبر الرقابة الداخلية من المحددات الرئيسية في توفير أفضل مكانة تنافسية للمؤسسة وأيضاً تعتبر الوسيلة المثلى في التمايز والاستمرارية في السوق، لذلك يلعب نظام الرقابة الداخلي دوراً حيوياً بالنسبة لإدارة أي منشأة والجوهر الاساسي لسير أعمال الشركات وتحقيق مصالحها واهدافها.

ويشير (الشرع، 2010م، ص61) إلى الرقابة الداخلية بأنها كافة السياسات والاجراءات التي تتبناها الادارة لمساعدتها في تحقيق الاهداف وكفاءة العمل والمتضمنة الالتزام بسياسة الادارة وحماية الأصول ومحاولة منع واكتشاف الغش والخطأ.

تساهم الرقابة الداخلية بإجراءاتها في الحد من سوء الادارة وحدث بعض التجاوزات سواء كانت إدارية أو مالية والحد من التلاعب في المعلومات والبيانات المالية في تقاريرها السنوية لتحقيق مكسب معين وإعطاء معلومات مضللة للمستثمرين وسوء استخدام الاصول وضياعها وهدرها والاحتيال وذلك من خلال التعبير عن معلومات مالية مضللة بالتقارير المالية لتضليل الملاك او المساهمين أو المستثمرين أو أي جهات أخرى كالحكومة بهدف التهرب من الضرائب.

تتأثر جودة التقارير المالية بفعالية النظام الرقابي ولكي تصبح التقارير المالية ذات جودة يتوجب توفر نظم رقابية قوية وتحقق أهداف المؤسسة، حيث أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال كان الاعتماد على المعلومات المالية من قبل المستثمرين بأكثر ثقة، ويؤدي ذلك الي خفض المخاطر وزيادة في موثوقية القوائم المالية والاعتماد عليها، وكذلك يعتمد المراجع الخارجي على نظام الرقابة الداخلية من خلال التقارير المنشورة التي تمثل مصدراً أساسياً للمعلومات، حيث إذا كان النظام الرقابي ضعيف يتوجب على المراجع الخارجي زيادة حجم الاختبارات.

نظراً لاستخدام المعلومات الواردة في القوائم المالية من جهات متعددة مثل المدققين الداخليين والخارجيين والدوائر الضريبية والمستثمرين ومراكز الدراسات والابحاث، لذلك يستدعي أن تتوفر خاصيتا الملاءمة والموثوقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية بجودة عالية لضمان صحة دقة القرارات المبينة على هذه المعلومات المتوفرة.

إن نظام الرقابة الداخلية أصبح جزء لا يتجزأ من عمل أي شركة فهو نظام شامل ويضم تحت مظلته العديد من الانظمة الرقابية الفرعية المهمة المتمثلة بالنظام الرقابي المحاسبي والمالي والاداري لذلك أصبحت الشركات ملزمة العمل به اذا كانت تسعى لجودة وشفافية في تقاريرها المالية (السامرائي، 2016م، ص3).

تعتبر الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين ذو دور حيوي في اقتصاد الدولة ولما لها من أهمية وعدم توفر دراسات سابقة تخص الرقابة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية جاءت هذه الدراسة للتعرف على العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية.

1.2 مشكلة الدراسة

تعد جودة التقارير المالية مهمة لمستخدمي التقارير الداخليين كالملاك او مدققين داخليين أو خارجيين كالمستثمرين والمدقق الخارجي والجهات الحكومية والاكاديميين، حيث يكون اعتمادهم على التقارير المنشورة بشكل أكبر كلما كانت ذات جودة عالية وتكون ذو موثوقية من قبل مستخدميها.

تعتبر أدوات الرقابة الداخلية من أساليب المحاسبة الادارية حيث إنها من الموضوعات المهمة في الوقت الحاضر والتي لاقت اهتماماً كبيراً في المؤسسات ويرجع ذلك إلى التطور الهائل في نظم الانتاج وتعتبر احدى المقومات المهمة للنهوض بالمؤسسة والوصول إلى ما تطمح اليه من خلال ما تحدثه هذه الادوات من أثر في حماية الاصول من سوء الاستخدام وضياعها وسرقتها وعدم وجود بيانات مالية مضللة في القوائم المالية، وكذلك ضعف نظام الرقابة الداخلية يؤثر سلباً علي المؤسسة، حيث ينفرد بعض الشخصيات بالقرارات دون وجود رادع أو قوانين وتشريعات تحكمهم والرجوع للمستويات الادارية الأخرى وهذا مما ينعكس على المركز المالي للمؤسسة والتنافسي في السوق (السامرائي، 2016، ص3).

وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالسؤال التالي:

ما أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين؟.

ويتفرع من السؤال الرئيسي عدة تساؤلات:

1. هل البيئة الرقابية تؤثر علي جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟.
2. هل الأنشطة الرقابية تؤثر علي جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟.
3. هل تقييم المخاطر تؤثر علي جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟.
4. هل المعلومات والاتصال تؤثر علي جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟.
5. هل المراقبة والضبط الداخلي تؤثر علي جودة التقارير المالية في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين؟.

1.3 أهداف الدراسة

الهدف الرئيسي للدراسة

- دراسة وتحليل مدي مساهمة أدوات الرقابة الداخلية في تحسين جودة التقارير المالية داخل الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

الاهداف الثانوية للدراسة

- التعرف على الوسائل والأساليب والطرق التي تساهم في تحقيق استخدام الادوات الرقابية لتحقيق الأهداف المرجوة للمؤسسة.
- التعرف على السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيق الجودة في التقارير المالية من خلال تطبيق أدوات الرقابة الداخلية.
- معرفة أثر استخدام أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، والمعلومات والاتصال، والمراقبة والضبط الداخلي) على جودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) في بيئة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

1.4 فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة وأهدافها تمت صياغة الفرضيات التالية، التي سيجري اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات:

1. الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات) لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الثانوية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

2. الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (التمثيل الصادق للمعلومات) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الثانوية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والتمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

3. الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (القابلية للفهم) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الثانوية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والقابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05).

4. الفرضية الرئيسية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط

الداخلي) وجودة التقارير المالية (القابلية للمقارنة) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع منها الفرضيات الثانوية التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانشطة الرقابية و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والقابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05).

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05).

1.5 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة من خلال دراسة نظام الرقابة الداخلي في الشركات المساهمة الذي يعتبر من أهم ركائزها، حيث جاءت الدراسة على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (48) شركة، لما لها من أهمية في اقتصاد الدولة وكذلك حاجة المجتمع لهذا القطاع.

■ المستثمرين:

قد تساهم هذه الدراسة في دعم التمثيل الصادق للتقارير المالية لتلك الشركات وقد تنعكس بشكل ايجابي على ثقة المستثمرين وكافة الأطراف ذات العلاقة وبالتالي تؤدي إلى تحسين سمعة تلك الشركات في السوق.

■ الشركات المساهمة:

قد تساهم هذه الدراسة في تحديد مواطن الضعف والخلل في نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة والعمل على تقويمها وتصويبها لندرة الكتابات البحثية وحادثة موضوع الرقابة الداخلية وربطها بجودة التقارير المالية في شركات المساهمة العامة بفلسطين، وكذلك كيفية تطوير البيئة الرقابية وحماية الاصول والممتلكات من السرقة وسوء الاستخدام والضياع.

■ الأكاديميين وجهات أخرى:

تتناول هذه الدراسة من أبرز الموضوعات في المحاسبة الإدارية في ظل التطور التكنولوجي الحاصل علي بيئة الاعمال التجارية، يمكن الاستفادة من الدراسة ونتائجها وتطبيقها على بيئة أخرى.

1.6 متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: نظام الرقابة الداخلية

1. البيئة الرقابية.

2. الأنشطة الرقابية.

3. تقييم المخاطر.

4. المعلومات والاتصال.

5. المراقبة والضبط الداخلي.

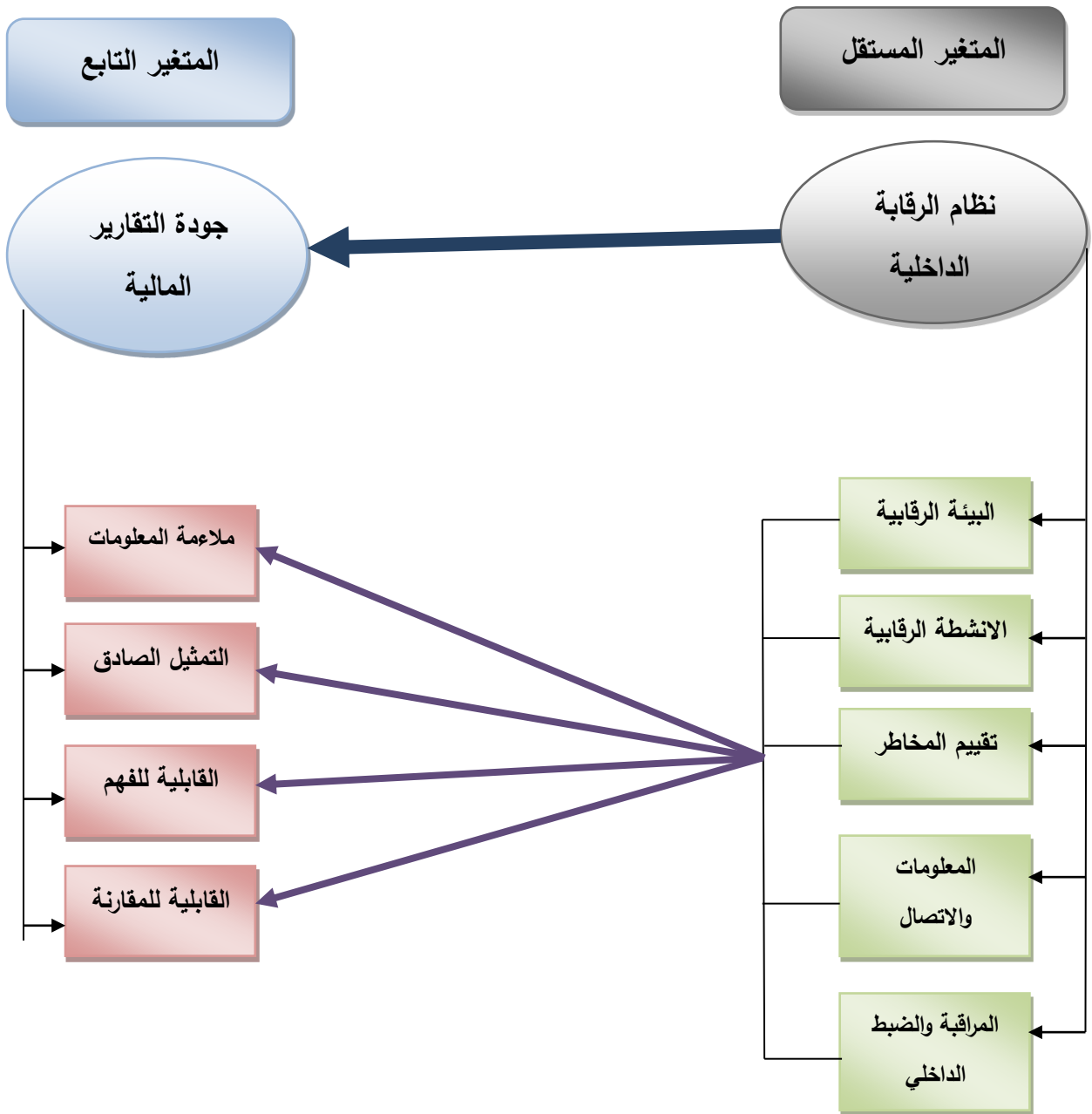
المتغير التابع: جودة التقارير المالية.

1. ملاءمة المعلومات.

2. التمثيل الصادق للمعلومات (الموثوقية).

3. القابلية للفهم.

4. القابلية للمقارنة.



شكل (1.1): يوضح متغيرات الدراسة
(المصدر: تحرير الباحث)

1.7 الدراسات السابقة

• الدراسات العربية:

1. دراسة (الشيخ، 2016م) بعنوان "دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات

المحاسبية " بقطاع الشركات الصناعية

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية والرقابة الداخلية في مجموعة شركات معاوية البرير (مصنع الثريا لصناعة الصابون)، اما عينة الدراسة فمن الموظفين الذين يتولون مناصب قيادية وإشرافيه ذات مهام تتعلق بالرقابة الداخلية وتم توزيع استبانة عدد (60) وتم استرداد (55)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاختبار الفرضيات، وكذلك اتباع المنهج التاريخي.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الرقابة الداخلية وتحقيق جودة المعلومات المحاسبية وكلما زاد الاعتماد على الرقابة الداخلية زادت جودة المعلومات المحاسبية، أي يعني وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وتحسين جودة المعلومات المحاسبية، والإدارة تمتلك مؤهلات علمية وخبرات مناسبة تجعلها ذات كفاءة عالية للقيام بالرقابة. وأوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية عن طريق الدورات التدريبية والندوات المتخصصة في عمل الرقابة الداخلية والتأهيل المهني لموظفي الرقابة الداخلية وتحسين خبرتهم العملية.

2. دراسة (النجار، 2016م) بعنوان " العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار "

دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في البورصة الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار، وتكون مجتمع الدراسة من الشركات الغير مالية التي يتم تداول أسهمها في بورصة فلسطين خلال الفترة -2013 2015 ميلادي والبالغ عددها (33) شركة حتي تاريخ 31/12/2015 وتم استبعاد شركتين لعدم توفر فيهما الشروط، اما عينة الدراسة شملت (31) شركة موزعه على ثلاث قطاعات (الصناعة، الخدمات، الاستثمار)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الكمي بالإضافة الى استخدام برنامج الرزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أن التقارير المالية للشركات المدرجة ببورصة فلسطين تتمتع بجودة عالية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى كفاءة الاستثمار للشركات الغير مالية المدرجة في بورصة فلسطين خلال عامي 2014-2015م، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط جودة التقارير المالية ومتوسط كفاءة الاستثمار.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام والعمل على زيادة كفاءة الاستثمار للشركات من خلال تخفيض الاعتماد على الديون في حالات التمويل وتخفيض تكاليف الانتاج وتحسين نوعية الانتاج وكذلك تخفيض المصاريف الإدارية وأيضاً العمل على زيادة جودة التقارير المالية من خلال تخفيض سياسة البيع الآجل وزيادة القدرة على تحصيل الديون واتباع المزيد من سياسات التحفظ المحاسبي.

3. دراسة (السامرائي، 2016م) بعنوان " أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

" دراسة تحليلية على شركات صناعة الادوية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة من شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان لعام (2016م) والبالغ عددها (6) شركات، اما عينة الدراسة شملت المدراء الماليين والمحاسبين وأعضاء لجان التدقيق الداخلي ورؤساء لجان التدقيق الداخليين والمدققين الداخليين العاملين في شركات صناعة الادوية المدرجة في بورصة عمان والبالغ عددهم (61) مفردة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصف التحليلي بالإضافة الى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أن البيئة الرقابية ومستوى المعلومات والاتصالات ومستوى المراقبة والضبط ومستوى تقييم المخاطر ونتائج المتوسطات والانحرافات المعيارية في شركات الادوية من وجهة نظر العينة كانت مرتفعة.

وأوصت الدراسة: تفعيل دور لجان التدقيق الداخلية وتقييم جودة التقارير المالية قبل رفعها للإدارة وتركيز التقارير الخاصة بنقاط الضعف التي تواجه العاملين في نظام الرقابة الداخلية كذلك وضع برامج رقابية جيدة وفعالة ورفع مستوي الرواتب والحوافز بالإضافة الى تقييم المخاطر التي تواجه الشركة باستمرار.

4. دراسة (الوادية، 2016م) بعنوان " دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في

المحافظة على المال العام " دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العام، وتكون مجتمع الدراسة من موظفي وزارة الصحة الفلسطينية، اما عينة الدراسة كل من له علاقة بالرقابة الداخلية والمخازن بلغ عددهم (50) موظف، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التطبيقي بالإضافة الى استخدام كل من تحليل الانحدار البسيط المتعدد وتحليل المسار لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: توجد رقابة داخلية فاعلة على المخزون السلعي ويتم تطبيق دورة مستنديه متكاملة للرقابة للمخزون السلعي ويتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي.

وأوصت الدراسة: بضرورة اعطاء اهتمام اكبر بتطبيق الدورة المستندية في الرقابة علي المخزون والاستعانة بشكل فعال بوحدة الرقابة الداخلية عند دراسة الاحتياجات السنوية والاهتمام بشكل اكثر من قبل الإدارة العليا وتعزيز نظام الحوافز المادية والمعنوية للعاملين في مجال الرقابة وتطوير مهارات العاملين وأيضا محاولة تعزيز الرقابة الالكترونية من خلال استخدام الادوات الحديثة كالباركود.

5. دراسة (بلال، 2015م) بعنوان " تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية " .

هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية العامة والخاصة في مدينتي الجزائر وبومرداس، اما عينة الدراسة اقتصرت علي المراجعين الداخليين ورؤساء الاقسام بلغ عددهم (35) مفردة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستقرائي للجانب التطبيقي بالإضافة الى استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: يساعد نظام الرقابة الداخلي المؤسسة علي تحقيق أهدافها لضمان التزام الموظفين بسياسات الإدارة العليا، تعمل استقلالية المراجع الداخلي على تحسين نظام الرقابة الداخلية، ولخبرة وكفاءة المراجع الداخلي أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية، رفع التقارير الداخلية من المراجع الداخلي له أهمية في تحسين نظام الرقابة الداخلية ومتابعتها من الادارة العليا من حيث تصويب وتصحيح للمسار الصحيح، بالإضافة لما سبق وجد

قيود وصعوبات تحد من ممارسة المراجع الداخلي لعمله وتؤثر على تحسين نظام الرقابة الداخلية. وأوصت الدراسة: بمنح الصلاحيات الكاملة للمراجع الداخلي ليمارس نشاطه بشكل حر، وتدريب الكادر والموظفين وتأهيلهم بشكل مناسب للعمل بالتدقيق الداخلي، توفير الاستقلالية للمراجع الداخلي من خلال ربطه بشكل مباشر مع الإدارة العليا، ضرورة العمل بتوصيات المراجع الداخلي وتصحيح المسار، تقديم الحوافز للمدققين الداخليين.

6. دراسة (عبد العزيز، 2014م) بعنوان " دور استقلال المراجع الخارجي في جودة التقارير

المالية " دراسة تطبيقية على ديوان المراجع القومي السوداني.

هدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة علي استقلال المراجع الخارجي والوسائل والاساليب التي تدعم استقلاله ومعرفة العلاقة بين استقلال المراجع الخارجي وجودة التقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة من ديوان المراجع القومي السوداني، اما عينة الدراسة اقتصر على المراجعين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي للجانب التطبيقي بالإضافة الى استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: انهيار بعض المؤسسات الكبرى بسبب عدم استقلال المراجع الخارجي وتدخل الإدارة في عمله مما يؤثر سلباً علي جودة التقارير المالية، استخدام المراجعات الحديثة كالتحليلية أو الالكترونية والتزام المراجع بمعايير المراجعة ومعايير اعداد القوائم المالية تزيد من موثوقية ومصداقية التقارير المالية. وأوصت الدراسة: بسن تشريعات خاصة بمهنة المراجعة من قبل الدولة، تأهيل المراجع مهنيًا واكاديميًا، إعطاء المراجع السلطة والحماية القانونية، الزام المراجع بمعايير المهنة.

7. دراسة (عياش، 2014م) بعنوان " دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الإداء المالي "

دراسة ميدانية على شركات الاتصالات اليمنية.

هدفت الدراسة التعرف على عناصر هيكل الرقابة الداخلية وتقويمه في شركات الاتصالات اليمنية ومعرفة مدى وجود علاقة بين عناصر الرقابة الداخلية وكفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، وتكون مجتمع الدراسة من شركة الاتصالات اليمنية في صنعاء خلال الفترة -2000 2010 ميلادي، اما عينة الدراسة تم توزيع (92) استبيان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام

المنهج الوصفي بالإضافة الى استخدام برنامج SPSS لاختبار الفرضيات وتحليل بيانات الاستبيان.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أن معظم شركات الاتصالات الموجودة باليمن تتمتع بنظام رقابي فعال وكفوء، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين نظام الرقابة الداخلي وكفاءة الاداء المالي للشركات، نظام الرقابة الداخلية الكفاء يساعد بدرجة قوية على تحسين الخصائص النوعية للمعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات، عدم وجود لجنة مراجعة في شركات الاتصالات يعود ذلك لعدم الزامية قانون الشركات. وأوصت الدراسة: الالتزام بالسياسات والإجراءات التنظيمية والعمل على تحديثها لضمان كفاءة نظام الرقابة الداخلية، تفعيل دور المراجعة الداخلية، تشكيل لجنة مراجعة في كل شركة.

8. دراسة (قديح، 2013م) بعنوان " أثر خصائص لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين.

هدفت الدراسة الى التعرف مدى تأثير خصائص لجان التدقيق (عدد أعضائها، استقلالية أعضائها، الخبرة المالية للأعضاء، عدد مرات اجتماع أعضائها، نسبة الاسهم التي يمتلكها أعضاء اللجنة) على جودة التقارير المالية في المصارف الفلسطينية ومدى تأثير تلك الخصائص من خلال حصول المصارف على تقرير نظيف يعكس جودة تقارير المالية، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف المدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة 2006م حتى عام 2011م وكان عددها (7) مصارف، اما عينة الدراسة شملت مجتمع الدراسة ككل - جميع المصارف - وكانت عدد المشاهدات (42) مشاهدة، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة الى استخدام نموذج الانحدار لاختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: التزام جميع المصارف بتعليمات سلطة النقد، هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، وتبين وجود علاقة عكسية بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية، لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية للمؤهل لعضوية لجنة التدقيق على جودة التقارير المالية، وكذلك لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات لجنة التدقيق عل جودة التقارير المالية.

وأوصت الدراسة: بضرورة توجيه سلطة النقد نحو تحديد شروط الاستقلالية الواجب توفرها في عضو لجنة التدقيق كما نصت عليه اللجان الدولية، ضرورة مراعاة وجود خبرة مالية ومحاسبية في

أعضاء لجان التدقيق، الحجم الامثل لعضوية لجان التدقيق بثلاث أشخاص، ضرورة تفعيل دليل الحاكمية المؤسسية الذي ألزم كافة الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتشكيل لجان تدقيق، وضرورة الزام المصارف الفلسطينية بعمل ميثاق للجان التدقيق.

9. دراسة (العجمي، 2013م) بعنوان " تقييم نظم الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية" دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت.

هدفت الدراسة بيان أثر نظام الرقابة الداخلي على جودة معلومات التقارير المحاسبية من خلال التعرف نظم الرقابة (رقابة الإيرادات، رقابة التكاليف والاجور، ورقابة امتلاك الموجودات الثابتة، ورقابة الاقتراض) على جودة معلومات التقارير المحاسبية، وتكون مجتمع الدراسة العاملين في وحدات الرقابة والتدقيق الداخلي في البنوك التجارية في الكويت، اما عينة الدراسة كان عددهم (60)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: كان أثر نظام الرقابة علي جودة التقارير المحاسبية متوسط، فاعلية أنظمة الإيرادات والاجور جاءت مرتفعة أما فاعلية أنظمة تكاليف المبيعات وامتلاك الأصول الثابتة والاستثمار والاقتراض كانت متوسطة.

وأوصت الدراسة: الاهتمام والتأكيد علي دور نظم الرقابة الداخلية بأبعادها، العمل على مواكبة التطورات في مجال نظام الرقابة، الاهتمام بتدريب الموظفين في مختلف الأقسام، التأكيد على إرفاق إيضاحات حول السياسات المحاسبية المتبعة في الشركة بالقوائم المالية.

10. دراسة (دهمان، 2012م) بعنوان " فاعلية نظام المعلومات المحاسبة المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على وزارة المالية بغزة.

هدفت الدراسة لدراسة فاعلية نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في تحقيق جودة التقارير المالية في وزارة المالية بغزة، وتكون مجتمع الدراسة من مستخدمي نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في وزارة المالية ويبلغ عددهم (172) موظف موزعين علي جميع الإدارات، اما عينة الدراسة ممثلة لكافة الادارات وكان عددهم (119)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المطبق في الوزارة فعال بنسبة 73% في جودة التقارير المالية وما زال يحتاج الي تطوير، ضعف الدور

الرقابي للتقارير المالية، عدم حوسبة المهام والاعراضات المحاسبية في بعض الادارات العامة، صعوبة التنسيق بين نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في الادارات العاملة في وزارة المالية والدوائر المالية التابعة للوحدات الحكومية الاخرى في جانب تبادل المعلومات والتقارير المالية. وأوصت الدراسة: استكمال حوسبة كافة النظم والإجراءات المحاسبية المطبقة في مختلف دوائر الوزارة، تعزيز الدور الرقابي للتقارير المالية من خلال تدعيم التقارير المالية بأساليب التحليل المالي، تصميم منظومة تقارير مالية متكاملة وموحدة تتضمن قاعدة بيانات شاملة لكافة أوجه النشاط الحكومي وفتح النوافذ اللازمة والكفيلة بتوفير احتياجات متخذي القرارات من المعلومات والتقارير المالية.

- الدراسات الأجنبية :

- دراسة (Bayyoud & Sayyad, 2015) بعنوان

The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر على البنوك العاملة في فلسطين من خلال التعرف على القواعد الاصلاحات المصرفية الجديدة في تحديد المخاطر ومن ثم تقييمها التي تواجه تلك البنوك والتخفيف من تلك المخاطر، وتكون مجتمع الدراسة من جميع مدراء البنوك العاملة في فلسطين، اما عينة الدراسة تمثلت ب(10) مدراء، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: القطاع المصرفي في فلسطين تحسن بعد تنفيذ الاصلاحات والقوانين الجديدة المرتبطة باستراتيجيات مراقبة وإدارة المخاطر الداخلية، وتبين لا تزال البنوك تعاني من بعض القضايا كتقلبات الاسعار لعدم وجود عملة وطنية ومن القضايا المثارة عدم استقلال الرقابة الداخلية، وتبين أنه في حالات الفساد والاحتيال والاطار بازل المخاطر لتلك البنوك مسيطر عليها بسبب اتباع بعض البنوك لسياسات سلطة النقد واطار بازل (2)، إن أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر لها تأثير ايجابي من حيث الكمية وكذلك الإداء

النوعي لها، الممارسات المعمول بها في تلك البنوك متفقة مع المعايير الدولية من حيث درجة الالتزام.

وأوصت الدراسة: بضرورة إصلاح نظام الرقابي الداخلي بحيث يصبح بشكل فعال أكثر في تصحيح الأخطاء والانحرافات، العمل على تدريب الموظفين باستمرار وتطويرهم.

• **دراسة (Ambrose & Grace, 2013) بعنوان**

Institutional Investors' Perceptions on Quality of Financial Reporting in Kenya.

هدفت الدراسة دراسة أثر جودة المعلومات المالية في التقارير المالية على كفاءة الاستثمار وقرارات المستثمرين في كينيا، حيث تساعد تلك المعلومات المستثمرين في بناء تصوراتهم في حالات اتخاذ القرارات الاستثمارية والتعرف على التحديات التي قد تواجههم، وتكون **مجتمع الدراسة** من جميع المستثمرين المؤسسين المشاركين في (ان اس أي)، اما **عينة الدراسة** تمثلت ب(48) من المشاركين، **ولتحقيق أهداف الدراسة** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: المعلومات الواردة في التقارير المالية والتي تشكل أهمية لدى المستثمرين المؤسسين في كينيا هي اجمالي الموجودات والمطلوبات غير المتداولة والارباح المحتجزة والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وارباح السهم الواحد، ينظر الي التقارير المالية للمؤسسات الاستثمارية من حيث اكتمالها وقابليتها للمقارنة والاتساق بانها جيدة بينما من الفهم والعرض الصادق والحياد والقدرة على التنبؤ والتوقيت المناسب.

• **دراسة (Gras-Gil, 2012) بعنوان**

Internal Audit and Financial Reporting in the Spanish Banking Industry.

هدفت الدراسة لمعرفة أثر التدقيق الداخلي علي جودة التقارير المالية في البنوك الاسبانية ومعرفة هل التدقيق الداخلي يحقق الجودة في التقارير المالية، وتكون **مجتمع الدراسة** البنوك العاملة في اسبانيا، اما **عينة الدراسة** مدراء التدقيق الداخلي في البنوك الاسبانية، **ولتحقيق أهداف الدراسة** تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: أهمية التدقيق الداخلي لضمان جودة التقارير المالية، اذا حصل تعاون بين المدققين الداخليين والخارجيين في عملية التدقيق السنوية فان تقارير البنوك تكون ذات جودة عالية.

وأوصت الدراسة: ضرورة اشراك التدقيق الداخلي في مراجعة القوائم المالية لتحسين جودة القوائم المالية.

• دراسة (Martinez &Fuentes, 2007) بعنوان

The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical study in the .Spanish context

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين احتمال أن تتسلم الشركة تقرير نظيف من مدقق الحسابات الخارجي كمقياس لجودة التقارير المالية وبين وجود خصائص لجنة التدقيق، وتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المدرجة في السوق المالي في اسبانيا، اما عينة الدراسة تمثلت ب(380) شركة اسبانية مدرجة خلال 1999-2001م، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: وجود علاقة طردية بين امتلاك أعضاء لجنة التدقيق لاسهم الشركة واستلام تقرير متحفظ، وجود لجنة التدقيق ليس له تأثير على استلام الشركة تقرير متحفظ يحتوي على عدم التأكد، هناك تأثير لحجم لجنة التدقيق واستقلالية أعضائها على استلام الشركة لتقرير متحفظ.

وأوصت الدراسة: الحاجة الي تقييم فاعلية لجان التدقيق والحاجة الي المزيد من الابحاث التي تحلل العلاقة بين خصائص لجان التدقيق ورأي المدقق الخارجي في بيانات دولية مختلفة.

• دراسة (Doyle & Mcvay, 2007) بعنوان

Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting.

هدفت الدراسة لدراسة أثر جودة المستحقات والرقابة الداخلية على التقارير المالية، اما عينة الدراسة تمثلت ب(705) شركة خلال 2002-2005م، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: تبين وجود ضعف مادي بسبب تقدير سيئ للمستحقات لا يحقق تدفق نقدية، والعلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وانخفاض جودة المستحقات تقود الي كشف الضعف في مستويات الشركة ككل، ويكون من الصعب التدقيق حولها، يمكن الحصول على نفس النتائج في حال استخدام أربع نماذج لقياس المستحقات وهي تقدير الاستحقاقات، متوسط جودة المستحقات، المحاسبة التاريخية، استمرار الارباح. وأوصت الدراسة: إدراج خصائص قوية في الشركة تساعد في تقدير المستحقات بشكل أفضل، معرفة مقررات الضعف المادي والرقابي، وتصحيح الانحرافات الذاتية.

• دراسة (Tasios & Bekiaris, 2012) بعنوان

Auditor's Perceptions of Financial Reporting Quality: the case of .Greece

هدفت الدراسة إلى مدى فهم وإدراك المدققين لجودة التقارير المالية بناءً على خصائص المعلومات المتمثلة بـ (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم) وهدفت الى تحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة التقارير المالية اما عينة الدراسة المدققين والمحاسبين في الشركات باليونان، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة الى العديد من النتائج من أهمها: المدققين يدركون أهمية خصائص المعلومات للحصول على تقارير ذات جودة عالية. وأوصت الدراسة: توفير مناخ رقابي جيد بالإضافة تأهيل وتدريب الموظفين، لكي يتم اعداد القوائم بالشكل السليم وخلوها من التحريفات لتحقيق جودة في التقارير المالية.

1.8 ما يميز الدراسة الحالية

- تتميز هذه الدراسة كونها أخذت جانب مهم من مكونات أي نظام أو أي بيئة أعمال وهو نظام الرقابة الداخلي واسقاطه على مخرجات هذه البيئة (التقارير المالية) لما لها أهمية هذه المخرجات واستخدامها من قبل مستثمرين خارجيين تُبنى عليها قراراتهم المستقبلية.
- تعتبر بيئة الاعمال الفلسطينية بيئة حديثة ولكن الوضع الاقتصادي السيئ بسبب الظروف السياسية والتجاذبات أثر بشكل مباشر على هذه الشركات، لذا وجب دراسة هذه الشركات باستفاضة من وجه نظر الباحث لما لها أثر علي اقتصاد الدولة، وبهذه الدراسة بصدد دراسة الرقابة الداخلية وأثرها على جودة التقارير المالية.
- أعطت هذه الدراسة دوراً للتقارير المالية ووضحت أثر أبعاد الرقابة الداخلية على أبعاد جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
- تختلف هذه الدراسة عن مثيلاتها من دراسات سابقة كونها طبقت على بيئة أعمال جديدة (شركات مساهمة عامة) على عكس مثيلاتها من دراسات عربية وأجنبية اقتصر فقط على مصارف وشركات أدوية.
- نتائج هذه الدراسة قد تنعكس بشكل ايجابي على قرارات المستثمرين وتحسين سمعة تلك الشركات.

الفصل الثاني: نظام الرقابة الداخلية وأثره

على جودة التقارير المالية

الفصل الثاني

المبحث الأول: نظام الرقابة الداخلية

2.1.1 مقدمة

نشأت الرقابة منذ قديم الزمان وتطورت خلال تلك العصور بتطور الحضارات خلال الازمان، وبرزت الرقابة في عهد الدولة الاسلامية، عندما انشأ المسلمين ديوان الحسبة وكان بمثابة هدفه تنظيم النشاطات التجارية في الاسلام وعدم مخالفتها للشريعة الاسلامية وعدم وجود الغش والغبن في المعاملات التجارية بين الناس.

ظهرت أهمية الرقابة الداخلية منذ عام 1905م، حيث أصدر دكسي (Diksee) في كتاب تناول فيه أهمية الرقابة، وأوضح بان نظام الرقابة القوي والفعال يعوض عن تدقيق الحسابات التفصيلية، وكلما اتسع مجال نشاط المنشأة وتشعبت أعمالها، كلما ازداد الحاجة إلى وجود نظام سليم متكامل للرقابة الداخلية يساعد الإدارة في تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وفي نفس الوقت يخفف من عبء ومهمة المدقق الخارجي عند قيامه لفحص نظام الرقابة الداخلي (مسعد، الخطيب، 2009م، ص189).

لقد ظهرت أهمية الرقابة منذ كبر حجم المشروعات بظهور مبدأ تقسيم العمل والتخصص والشركات المساهمة وما نتج عن ذلك من كثرة العلاقات بين المشروعات المختلفة وتعدد أصحاب المشروع الواحد وتنوع ملاكه بانفصال الملكية عن الإدارة (شحاته، 2017م، ص3).

ترغب الشركات المساهمة العامة في تسيير أعمالها بشكل فعال ومنظم لتتناسب متطلبات السوق ومنافسة الشركات الأخرى، ويعتبر ذلك الهدف الرئيسي لملاك الشركات المساهمة والمستثمرين كي تبقي قيد الاستمرارية والمنافسة وتعظيم الأرباح، لذا تتجه الانظار على نظام الرقابة الداخلي الموجود، حيث كلما كان قوي وفعال مما يؤثر بشكل ايجابي على المركز المالي للشركات ويعتبر واحداً من أفضل طرق تجنب القصور في مجال الاعمال، واعطاء قيمة للمنشأة والحفاظ عليها من المخاطر وبالعكس ذلك يؤثر سلباً (الطفي، 2004م، ص34).

تطور نظام الرقابة الداخلية تطوراً نسبياً نتيجة لكبر المشروعات الصناعية والتجارية والاقتصادية وزيادة الاهتمام بنظام الرقابة الداخلية لضمان تحقيق الكفاءة والفاعلية في استخدام موارد المشروع وأصوله فالرقابة الداخلية بمعناها الواسع هي الخطة التنظيمية وجميع الوسائل

والإجراءات التي تتبع داخل المنشأة، والتي من شأنها المحافظة على أصولها، والحصول على بيانات مالية ذات مصداقية، وتحقيق أكبر قدر من الكفاءة الانتاجية في عملية المنشأة، والالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية المرسومة (ذنيبات وكفوس، 2012م).

تتقدم الإدارة العليا بالاعتماد على نظام الرقابة الداخلية في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها بالشكل السليم، وإدارة أعمالها بشكل منظم وفاعل للحصول على معلومات وقوائم مالية ذات موثوقية من قبل الاطراف الداخلية والخارجية، لذا فإنها بحاجة الي رقابة داخلية من أجل فحص التصرفات المالية (الشيخ، 2016م). لذا يعد نظام الرقابة الداخلي من أهم ركائز الشركات لما له أهمية وتأثيره على جودة التقارير المالية، فالأنظمة الرقابية تزود الشركة بقوة التوجيه والتكامل والتحفيز وبذلك ممكن القول بأن الشركات التي تتمتع بإدارة قوية لديها نظام رقابي قوي وفعال. سنتناول في هذا المبحث نظام الرقابة الداخلي باستفاضة وسيتم تعريفها ومقوماتها وعناصرها.

2.1.2 تعريف الرقابة الداخلية

الرقابة في الاصطلاح:

الرقابة تعني ملاحظة ومتابعة وتقييم التصرفات والأشياء بواسطة الفرد ذاته أبو بواسطة الغير وذلك بهدف التأكد من أنها تتم وفق قواعد وأحكام، وبيان الانحرافات ومعالجتها والقضاء عليها (الواردات، 2013م، ص283).

تعريف الرقابة الداخلية قبل بعض المنظمات:

عرفها المعيار الدولي لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد وأخلاقيات المهنة رقم 400، الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC على أنها " كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها المؤسسة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى أهدافها، مع ضمان إدارة منظمة وكفاءة عمل عالية بالإضافة الى الالتزام بسياسات حماية الأصول، منع الغش، اكتشاف الأخطاء واختبار دقة واكتمال السجلات المحاسبية وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب (المطارنة، 2009م، ص207).

عرفتها لجنة المنظمات الراعية الامريكية التابعة للجنة تريد وي (COSO,1992) هي عملية تتفد من قبل مجلس الإدارة أو إدارة الشركة أو غيرهم من العاملين تهدف إلى توفير تأكيدات قوية فيما يتعلق بتحقيق أهداف الشركات في الفئات التالية: فعالية العمليات وكفاءتها وموثوقية المعلومات والامتثال الي القوانين واللوائح المعمول بها، حيث حددت اللجنة الاطار الذي يحكم

الرقابة الداخلية والذي بناءً عليه يتم تقويم فاعلية نظام الرقابة، حيث يقع على الإدارة مسؤولية وضع نظام فعال وقوي للرقابة الداخلية والأشراف عليه ويكون تحت مراجعة وتطوير باستمرار (نظمي والعزب، 2012م، ص149).

وعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA) على أنها: تتمثل في تلك الخطة التنظيمية والأساليب المتبعة من قبل الإدارة في الشركة، بهدف حماية الأصول وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى امكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الانتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة (خالد أمين عبد الله، 2004م، ص228).

تعريف الرقابة الداخلية من جهات أخرى:

وعرفها (Arens, Beasley, Elder, 2006) بأنها مجموعة من الخطط التنظيمية والإجراءات والوسائل واللوائح والتفسيرات لينتظم العمل ويتم بالشكل المخطط له.

ويشير (السامرائي، 2016م، ص17-18) أن نظام الرقابة الداخلية هو "مجموعة من الخطط والاجراءات الموضوعة من قبل الشركة وإشراف المسؤولين الكبار والإدارة من أجل حماية أصول المنشأة من سوء الاستخدام وتجنب المخاطر التي تواجهها الشركة ووضع الطرق والأساليب الكفيلة لمعالجة تلك المخاطر، وتجنب حالات الخروج عن القوانين للوصول إلى تقارير مالية أكثر شفافية تتضمن معلومات عن كافة الأنشطة التشغيلية والتمويلية والتدفقات النقدية بما يرضي المستثمرين ويساعدهم على اتخاذ قرارات موثوقة.

وقد عرفها معيار التدقيق الدولي رقم 315 بأنها عملية مصممة مسبقاً وتتأثر بالإدارة وبكل المعنيين بإدارة الشركة والتي من خلالها الحصول على تأكيد معقول بأن الاهداف المتمثلة بتحقيق مصداقية البيانات المالية، وتحقيق كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية وتحقيق الالتزام بالسياسات والقوانين والانظمة قد تم تحقيقها (الذنيبات، 2010م، ص173).

وبناءً على ما سبق من تعريفات يمكن القول بأن الرقابة الداخلية: بأنها مجموعة من الوسائل والاجراءات والسياسات المصممة مسبقاً يتم اعدادها من قبل الإدارة بهدف حماية الاصول والممتلكات من السرقة والضياع وتقليل المخاطر للوصول الى شفافية وموثوقية في القوائم المالية والتأكد من أن ما تم التخطيط له هو ما تم تنفيذه وكشف الانحرافات إن وجدت وبهذا التعريف يمكن استنتاج:

1- لا بد من وجود هدف مخطط له.

2- وجود نظام رقابي.

3- تحديد الانحرافات وكشفها وتصويبها.

4- التأكد من أنه تم تحقيق الهدف.

2.1.3 مراحل تطور الرقابة الداخلية

كما ذكرنا سابقاً تطور مفهوم وأهداف الرقابة نتيجة للتطورات في أشكال المشروعات الاقتصادية ولكبر حجمها وتعقيد الاجراءات والعمليات الحسابية وتعددتها.

لقد مر مفهوم الرقابة خلال مرحلة التطور بأربع مراحل ذكرها (لطفي، 2004م، ص7-9):

المرحلة الأولى (بداية القرن العشرين):

كان مفهوم الرقابة الداخلية في هذه المرحلة عبارة عن مجموعة من الطرق والاجراءات التي تكفل الحفاظ على النقدية من السرقة أو الاختلاس، ثم امتدت تلك الاجراءات للحفاظ على الاصول المتداولة، ويتم من خلال إشراف صاحب المنشأة مباشرة على سير العمل اليومي. كان في ذلك الوقت أغلب الشركات عبارة عن الشركات الشخصية (الفردية) وكان الهدف الرئيسي من نظام الرقابة اكتشاف الاخطاء والغش ومنعها وخصوصاً النقدية، ومن ضمن الاجراءات الرقابية مثلاً التدوير بين الموظفين بشكل مستمر وفصل الصلاحيات بين ماسك الدفاتر وأمين الصندوق.

المرحلة الثانية (عام 1936م):

هنا في هذه المرحلة تطور مفهوم الرقابة نتيجة للتطور في حجم المشروعات وكبر حجمها ونشاطها وتعقد عملياتها، حيث عرف المجمع المحاسبين القانونيين عام 1936م نظام الرقابة بأنه عبارة عن "اجراءات الضبط الداخلية المستخدمة لوصف المقاييس والطرق التي تتبناها الشركة لحماية النقدية والأصول الأخرى بالإضافة الى ضمان الدقة المحاسبية.

هنا ترادف بالمعني بين الضبط الداخلي والرقابة الداخلية، حيث كان الهدف هنا حماية أصول الشركة وأيضاً التأكد من الدقة المحاسبية للبيانات المالية، حيث كان لا يقوم موظف واحد بالعملية المحاسبية وحده دون مراقبة ومتابعة من آخرين.

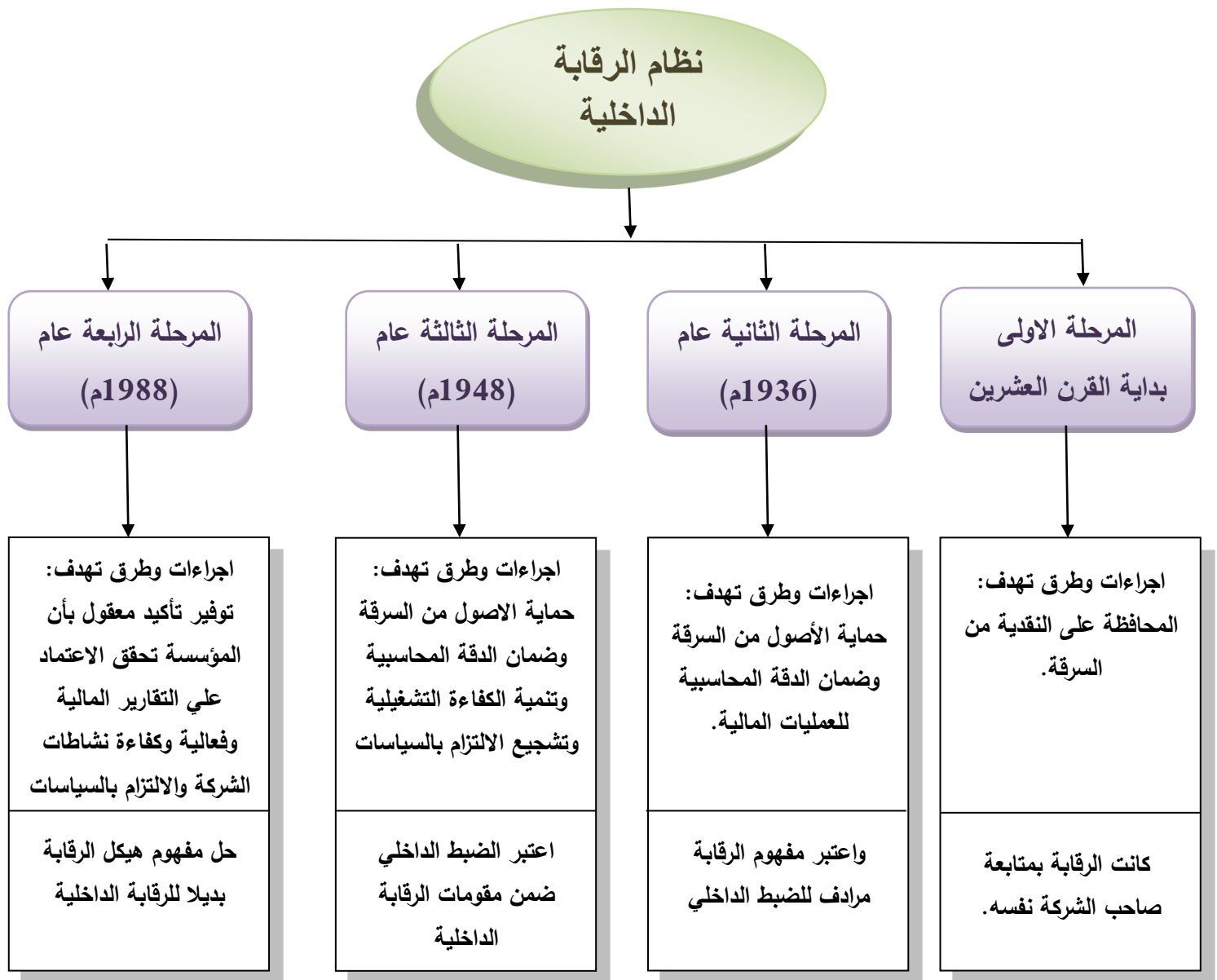
المرحلة الثالثة (عام 1948م):

تطور مفهوم وأهداف الرقابة والتوسع واعتبار الضبط الداخلي أحد أركان الرقابة الداخلية، وأصبح يشمل الطرق والجراءات الخاصة بزيادة الكفاءة التشغيلية والانتاجية والالتزام بالسياسات الإدارية بجانب حماية الأصول وضمان الدقة المحاسبية.

المرحلة الرابعة (عام 1988م)

في ابريل 1988م أصدر المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين ايضاح معايير المراجعة رقم (55) بعنوان دراسة هيكل الرقابة عند مراجعة القوائم المالية وادخال مفاهيم جديدة، مثل مخاطر الرقابة وتأكيدات القوائم ومن أبرز التغيرات التي نتجت عن ذلك الإيضاح:

- إحلال مفهوم هيكل الرقابة بدلاً من الرقابة الداخلية يتضمن البيئة الرقابية والنظام المحاسبي وجراءات رقابية أخرى.
- ينبغي على المراجع فهم تلك البيئة الرقابية والنظام المحاسبي والجراءات لتخطيط عملية المراجعة.



شكل (2.1): تطور مفهوم وأهداف الرقابة

(المصدر: تحرير الباحث)

2.1.4 أهمية الرقابة الداخلية

تعتبر الرقابة من الوظائف الرئيسية للإدارة ومن خلالها يمكن تحقيق الأهداف والخطط الاقتصادية، حيث لا تقل أهمية عن التخطيط وتساعد الرقابة الإدارة في التالي (Kathryn. Batrol and David martin, 1991, p 595):

1. التعامل مع المشكلات في حالات عدم التأكد: عادة ما يكون هناك عوامل بيئية تحدث تغييرات مستمرة، مثلاً حالات عدم التأكد على المنتج الإلكتروني أو كمية مواد الخام المتوفرة، إن هذه الأشياء قد لا تتماشى مع الخطط والبرامج الموضوعة أو أهداف المؤسسة التي سيتم تنفيذها وتحقيقها مستقبلاً، لذلك تحتاج الإدارة إلى نظام رقابي فعال لكشف الانحرافات وتصحيحها ومتابعة أنشطتها وتحقيق أهدافها.
2. الكشف عن الانحرافات والمخالفات: تساعد الرقابة الإدارة في الكشف المبكر عن بعض الانحرافات والأشياء الغير العادية، مثلاً حدث عيب ما في المنتج، ارتفاع التكاليف، كل مثل هذه الأشياء الغير عادية تحتاج إلى وقفة جادة من الإدارة بمساعدة الرقابة لأنه يوفر للإدارة الوقت والجهد والمال ويتم تحديد المشكلات ببدايتها قبل تعقيدها.
3. تحديد الفرص: تتمثل هنا أهمية الرقابة للإدارة في مساعدتها تحديد الفرص الاستثمارية المستقبلية، تساعد الإدارة في اتخاذ قراراتها بشكل سليم ووضع استراتيجيات تجارية وتسويقية ناجحة.
4. التعامل مع الحالات المعقدة وإدارتها: تعمل الرقابة على إدارة المواقف الصعبة التي قد تواجه الإدارة، بسبب اتساع حجم النشاط وحجم المنشأة وارتباطها بمشاريع وعمليات كبيرة في ظل العمل في السوق الدولية.
5. لا مركزية السلطة: في حالة وجود نظام رقابي قوي وفعال يعطي هامش أمان للإدارة بتفويض صلاحيات للمستويات الإدارية الأقل.
6. الرقابة المالية تقترح على الجهات الخاضعة لرقابتها كل ما هو جديد في المجال المحاسبي والمالي بما يمكن تلك الجهات من الارتقاء بمستوى أدائها (أبو عنزة، 2016م، ص27).

2.1.5 أنواع الرقابة الداخلية

من خلال تطور مفهوم الرقابة يتضح تطور أهدافها واتساعها وعدم اقتصرها على أساليب رقابة محاسبية فقط بل يتعين الاعتماد أيضاً على أساليب رقابة إدارية، وهو ما ظهر واضحاً في المرحلة الثالثة. وتتمثل أنواع نظام الرقابة الداخلية في:

1- **الرقابة الداخلية المحاسبية:** تهتم بحماية كل من الأصول والسجلات المحاسبية، بالإضافة الي التأكد من الحصول علي بيانات محاسبية يمكن الاعتماد عليها، ولتحقيق ذلك يتعين الاهتمام بتلك الاساليب الرقابية عن طريق دراستها وتقييمها طبقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها (GAPs) وتزود تلك الاساليب الرقابية المراجع درجة معقولة من التأكد بالتالي: (لطي، 2004م، ص9).

- تنفيذ العمليات المالية وفقاً للسياسة العامة للشركة.
- تسجيل العمليات المالية بشكل سليم يمكن من اعداد التقارير المالية وفقاً للمبادئ العامة المحاسبية المتعارف عليها (GAAP).
- حماية الاصول واستخدامها في حدود النطاق الذي تضعه الإدارة.
- حماية الاصول والسجلات.
- وتشمل على سبيل المثال ميزان المراجعة، قيود التسوية، مذكرات تسوية البنك.

2- **الرقابة الداخلية الإدارية:** تتضمن السياسات الإدارية والخطط التنظيمية والسجلات التي تتعلق جميعها باتخاذ القرارات المتعلقة بالتصريح بتنفيذ العمليات المالية وتوضح : (مسعد، الخطيب، 2009م، ص90).

- تنمية الكفاءة التشغيلية.
- تشجيع الالتزام بسياسة الإدارة.
- تخفيض احتمال حدوث مخالفات لتعليمات ولوائح المؤسسة.
- البرامج التدريبية للموظفين.
- وتشمل على سبيل المثال تقارير الاداء، الموازنات التخطيطية، دراسة الوقت والحركة.

3- **الضبط الداخلي:** ذلك النظام الذي يشمل خطة المنشأة وهو عبارة عن مجموعة من اجراءات إدارية ومحاسبية، ومن وسائله: (عثمان، 1999م، ص111).

- مراقبة ذاتية داخل الموظفين.

- يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات.
- التأمين على الموظفين الذي بحوزتهم عهد.

2.1.6 أهداف نظام الرقابة الداخلية

لنظام الرقابة الداخلية العديد من الأهداف، وجميعها تصب في مصلحة الشركة والإدارة حيث تساعدهم بالشكل الذي يمكنهم من تحقيق الأهداف المرسومة وقد تطورت هذه الأهداف بتطور مفهوم الرقابة وأصبحت أوسع وأشمل. ويتبلور الهدف الرئيسي لنظام الرقابة الداخلية في الشركة هو " التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين وأهداف المؤسسة التشغيلية التي تسعى الى تحقيقها (حجاج وسعيد، 1989م، ص370).

وقد حددها (Arens, A. A., Elder, R. J., & Mark, B., 2012, p290)

1. حماية الأصول من السرقة والتلاعب والاختلاس وسوء الاستخدام.
 2. التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية ومدى إمكانية الاعتماد عليها.
 3. رفع الكفاءة الإنتاجية وتحقيق الفعالية للموارد الاقتصادية.
 4. العمل على تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية والقوانين والأنظمة في المنشأة.
- ولتحقيق الهدف الرئيسي للإدارة يتم من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية أشار إليها (نظمي والعزب، 2012م، ص 134):

1. حماية المشروع من الاختلاس والتلاعب من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لجميع موارد المؤسسة وعناصر الأصول والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة علي أصولها من المخاطر.

2. توزيع الصلاحيات وتحديد المسؤوليات والواجبات.

وأضاف (سلامة، 2013م، ص31) بعض الأهداف من أهمها:

1. ضمان حرية حريات الأفراد ودفع الموظفين للالتزام بالقوانين والسياسات.
2. التأكد من عدم اسراف الإدارة في الحقوق والامتيازات.
3. الكشف عن الأخطاء التي قد تقع فيها الإدارة والمرؤوسين.
4. التنبيه إلي أوجه القصور والنقص في الأنظمة والقوانين.

ولتحقيق الهدف الرئيسي للنظام وتحقيق الأهداف التشغيلية للمؤسسة ذكر (حجاج وسعيد، 1989م، ص371):

- الفصل بين اختصاصات ومسؤوليات الموظفين.
- الاجراءات السليمة للعناية بالأصول والسجلات ووقايتها.
- وضوح السلطة التي تحدد الصلاحيات للأفراد.

2.1.7 مقومات نظام الرقابة الداخلية

لتحقيق أهداف نظام الرقابة الداخلية لا بد من وجود نظام رقابي فعال ومتكامل يعتمد على الاسس التالية (عثمان، 1999م، ص89)

- 1- هيكل تنظيمي: خطة واضحة للوظائف التنظيمية مشتملة على تحديد للصلاحيات والمسؤوليات لكل وحدة تنظيمية، مع ضرورة الفصل بين الوظائف المتعارضة مثل التسجيل والاحتفاظ بالأصول، تسجيل المدفوعات واعداد مذكرة التسوية مع البنك.
- 2- نظام مالي: سليم ومتكامل يشتمل على إجراءات واضحة لاعتماد وتسجيل العمليات والمحافظة على أصول المنشأة وسجلاتها، فمثلا لوائح مطبوعة تحدد الاجراءات المالية (مثل دليل الحسابات)، نماذج مطبوعة ومستندات لجميع العمليات الداخلية (مثل الفواتير وايصالات الاستلام).
- 3- نظام للإشراف والمتابعة لجميع أنشطة المنشأة مشتملاً بصفة أساسية على نظام المراجعة الداخلية، فوجود مثل هذا النظام ضروري جداً للتأكد من تطبيق الأنظمة والتعليمات.
- 4- كوادر بشرية: مؤهلة توفر موظفين أكفاء مخلصين ضروري لنجاح تنفيذ نظام الرقابة الداخلية.

وأشار (حجاج وسعيد، 1989م، ص373-383) الي خصائص الرقابة الداخلية الفعالة وهي:

- 1- الفصل بين المسؤوليات: يجب الفصل بين مسؤوليات العاملين حتى يقلل من احتمال الغش أو حدوث اخطاء أو تواطاً بين الموظفين.
- 2- وضوح خطوط السلطة والمسئولية: بسبب العدد الكبير من الموظفين، يجب توضيح مسؤوليات وصلاحيات كل موظف.
- 3- كفاءة الموظفين: فعالية الرقابة الداخلية تعتمد علي درجة كفاءة الموظف الذي تقع عليه مسئولية تنفيذها.
- 4- سلامة السجلات واجراءات التصديق على العمليات.
- 5- حماية الاصول والسجلات من التلف او الضياع او السرقة.

6- متابعة الالتزام بنظام الرقابة الداخلية.

2.1.8 معوقات نظام الرقابة الداخلية

دائماً ما يوجد ما يعيق عمل الرقابة في الشركات سواء من القيود المفروضة من قبل الإدارة العليا أو التضليل من الموظفين وغيرهم العاملين في الشركات، لذلك تلقي عملية الرقابة مجابهة في أغلب الأحيان، ومن هنا نسعى معرفه ما هذه الأسباب والعمل علي وضع تصورات لعلاجها ومن أهم الاسباب التي ذكرها (B.Robinson, Jr &A.Pearce,1989,p592) :

- 1- الافراط في الرقابة: يجب على الإدارة شرح العملية الرقابية وتوضيح مهامها للمرؤوسين بشكل واضح وسلسل وأنها بهدف تنظيم العمل لا منع الحريات أو ضغط على الموظفين، وهنا يجب على الإدارة عدم الافراط في الرقابة لتتعدى الامور الشخصية للمرؤوسين.
- 2- تجنب المحاسبة ونقص المرونة: عند وضع معايير واضحة ودقيقة وموثقة، فإنها تضع هاجس لدي الموظفين بإمكانية اكتشاف الاخطاء وعواقب الأخطاء، ممكن أن يتم فصل الموظف مثلاً أو خصم من الراتب وهكذا.
- 3- مراقبة تعسفية: الموظف يتقبل الاجراءات الرقابية ولكن اذا تدخلت في الأمور الشخصية برفضها الموظف، لأنها تصبح تعسفية.

ويوضح (الكروي، 2015م) بعض المعوقات تتفق مع ما اشار اليها (xiao,2011):

- 1- التحيز وعدم الموضوعية مما يجعل هذا النظام لا يفي بالغرض.
 - 2- تجاوز الإدارة لتحقيق مصلحة خاصة.
 - 3- التواطؤ من قبل الموظفين.
- وأشار (الوادية، 2016م، ص16) من محددات الرقابة الداخلية: فهم الموظفين الخاطئ للتعليمات أو عدم التركيز يؤدي انهيار النظام الرقابي.
- وحدد (سرايا، 2007م، ص76) بعض العناصر تساعد الإدارة على انجاح النظام الرقابي ليصبح قوي وفعال ومواجهة المعوقات والمخاطر التي تواجهه الشركة اثناء تطبيق نظام الرقابة الداخلية واهم تلك العناصر:

- 1- تحديد صلاحيات كل المستويات الإدارية.
- 2- تحديد دليل اجراءات يوضح العملية الرقابية بشكل سلسل ومفهوم للجميع.
- 3- تحديد مدى فهم القائمين على العمل الرقابي وتدريب الكادر الرقابي بشكل لائق.

4- تحديد مدى فهم العاملين وتوعيتهم مع وضع قيود للانصياع للعملية الرقابية دون خوف وقلق.

5- عدم تدخل الإدارة في الأمور الشخصية الخاصة بالعاملين، فقط في مناسبات العمل.

إذا يمكن القول بأنه لا توجد نظم رقابية فعالة بشكل كلي، مع الأخذ في الحسبان فاعلية تصميمها وتنفيذها، وحتى لو تم تصميم النظام بكفاءة وفاعلية وجودة عالية من قبل المصممون، قد يسئ استخدامها الأفراد ويتوقف على كفاية الأفراد والاعتماد عليهم.

وذكر (حجاج وسعيد، 1989م، ص382) من المشاكل التي تواجه الرقابة الداخلية في المنشآت الصغيرة هي: قلة الموظفين، كما أن المؤسسة لا تتمكن من استقطاب الموظفين الأكفاء، وعدم امكانية وضع واتباع سياسات واجراءات سليمة للتصديق والاعتماد على العمليات المالية.

2.1.9 مكونات نظام الرقابة الداخلية

تقوم إدارة الشركة بتصميم نظام الرقابة لتحقيق أهدافها، ويتكون النظام من السياسات والاجراءات المصممة لإعطاء الإدارة تأكيد معقول، وفي عام 1992م تم نشر دراسة هامة عن نظام الرقابة عرفت بالإطار العام المتكامل لنظام الرقابة الداخلية، حيث يتكون النظام الرقابي من خمس مكونات رئيسية مترابطة وفقاً لإطار COSO، تقع مسئولية تصميمها وتنفيذها على الإدارة بهدف توفير تأكيد مناسب على تحقق أهداف الرقابة وطبقاً لمعايير المراجعة رقم (55) القسم (319) الصادر عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين من خمس مكونات هي:

1- البيئة الرقابية: تمثل البيئة الرقابية العمود الفقري في النظام الرقابي، تعتبر بمثابة المظلة للمكونات الأخرى كما هو موضح بالشكل رقم (2.2)، وبدون وجود بيئة رقابية فعالة لن ينتج عن النظام الرقابي فعالية لا في التصميم ولا في التشغيل، وتشمل بيئة الرقابة التصرفات واتجاهات وسياسات الإدارة في داخل المؤسسة التي تعكس الاتجاه العام للإدارة (الديسبي وحجاج، 2009م، ص383)، فإذا كانت الإدارة مهتمة بالرقابة الداخلية سيدرك باقي الموظفين في المؤسسة بأهميتها.

ويمكن تقسيم بيئة الرقابة إلى سبعة عناصر: (لطي، 2004م، ص35)

■ الامانة والقيم الاخلاقية.

■ التأهيل.

▪ مجلس الإدارة ولجنة المراجعة.

▪ فلسفة الإدارة وأسلوب عملها.

▪ الهيكل التنظيمي.

▪ تخصيص السلطة والمسئولية.

▪ سياسات وتطبيقات الموارد البشرية.

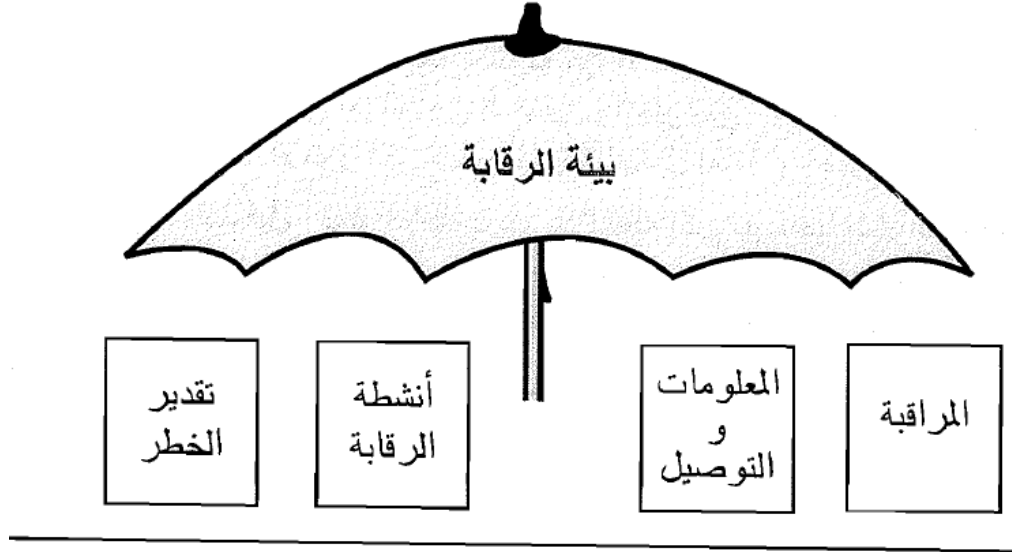
2- الأنشطة الرقابية: تشير إلى السياسات والاجراءات التي تستخدمها المؤسسة لضمان تحقيق فاعلية بقية مكونات نظام الرقابة الاخرى، كما أنها تساعد في التأكد من القيام بالتصرفات الضرورية لتقليل المخاطر المرتبطة بتحقيق أهداف المؤسسة، ويمكن تقسيم أنشطة الرقابة إلى: رقابة وقائية تركز على منع وقوع الأخطاء أو المخالفات قبل حدوثها، ورقابة استطلاعية تركز على الأخطاء والتلاعبات قبل حدوثها، ورقابة تصحيحية تركز على معالجة الأخطاء والمخالفات وتقلل من تكلفتها (مشتهي، 2015م، ص264).

3- تقييم المخاطر: بسبب التغير المستمر في الظروف الاقتصادية، تواجه كل مؤسسة مجموعة متنوعة من المخاطر التي يجب تقديرها، وهنا لا يجب أن تقتصر المخاطر على تحديد المخاطر ذات الصلة بالأهداف فقط وتحليلها، إنما تشمل الآلية والكيفية التي يجب أن تدار بها المخاطر وتشتمل عملية تقدير الخطر أربعة خطوات تتخذها الإدارة: 1- تحديد العوامل التي تزيد من الخطر. 2- تقدير أهمية الخطر 3- تقييم احتمالية وقوع الخطر 4- اتخاذ التصرفات الضرورية لإدارة الخطر (COSO, 2013).

4- المعلومات والاتصال: عبارة عن التأكيد بأن المعلومات الملائمة قد تم تحديدها والسيطرة عليها وإيصالها بالشكل والإطار الزمني المناسبين، بحيث يتمكن الأفراد من انجاز وتحمل واجباتهم ومسئولياتهم بفاعلية، وتشمل هذه الناحية وجود نظام اتصال فعال داخل المنظمة وخارجها مع أطراف مثل المستهلكين والموردين والتشريعيين وحملة الأسهم، وكذلك التعامل مع البيانات الداخلية وتلك المتعلقة بالأحداث والأنشطة والظروف الخارجية (السبوع، 2011م، ص109).

5- المراقبة والضبط الداخلي: هي التقدير المستمر والدوري لجودة أداء الرقابة الداخلية وتقوم به الإدارة لتحديد مدى تنفيذ الرقابة في ضوء التصميم الموضوع لها، وتحديد إمكانية تعديلها عند الحاجة بما يتلاءم مع التغير في الظروف المحيطة.

المكونات الخمس للرقابة الداخلية



شكل (2.2): يوضح المكونات الخمس للرقابة الداخلية

(المصدر: الديسبي، حجاج ، 2009م، ص 385)

2.1.10 علاقة نظام الرقابة الداخلية بعملية المراجعة الخارجية

يعتبر نظام الرقابة الداخلية ذو أهمية جوهرية عند أداء عملية المراجعة، وقد خصص له معيار مستقل من معايير المراجعة العشرة المقبولة المتعارف عليها (GAAS)، حيث نص المعيار الثاني من معايير العمل الميداني على أنه يجب على المراجع أن يحصل على فهم كافي للرقابة من أجل تخطيط عملية المراجعة بالإضافة الى تحديد طبيعة وتوقيت نطاق الاختبارات التي يتعين أدائها (الطفي، 2004م، ص 6).

ويهتم المراجع بصفة خاصة بمدى فعالية الرقابة الداخلية في حماية أصول المؤسسة وتوفير بيانات محاسبية دقيقة يمكن الاعتماد عليها، كما يود أن يعرف ما اذا كان في استطاعته التأكد بدرجة معقولة من امكانيات أساليب الرقابة الداخلية في منع واكتشاف الاخطاء او تلاعب في القوائم المالية ويعتمد المراجع مبدأ (التأكد بدرجة معقولة) اعترافاً منه بعدم معقولية زيادة تكلفة نظام الرقابة عن قيمة المنافع المتوقع أن يحققها (حجاج وسعيد، 1989م، ص 366).

ونظراً لان المراجع يحتاج لإبداء رأي حول عدالة القوائم المالية وصدقها، ينصب اهتمام المراجع علي أساليب الرقابة المحاسبية ولكن مع الأخذ في الحسبان أساليب الرقابة الإدارية، فلا مغزى لنظام الرقابة الداخلية اذا لم يلتزم العاملين بالسياسات والاجراءات الموضوعه من قبل

الإدارة، ويجب أن يتأكد المراجع من عدم الوقوع في أي مخالفات قانونية (حجاج وسعيد، 1989م، ص373).

تقع مسؤولية اعداد وتصميم نظام الرقابة الداخلية على الإدارة وليس المراجع الذي يوفر تأكيد مناسباً وليس مطلقاً أن القوائم المالية تم اعدادها على نحو عادل، ولا ترغب الإدارة في وجود نظام رقابي مثالي لأنه مكلف (الديسبي وحجاج، 2009م، ص383).

وتأتي مرحلة فهم نظام الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة من قبل المراجع في المرحلة السادسة من مراحل تخطيط عملية المراجعة(الذنيبات، 2006م).

إذا يعتبر نظام الرقابة الداخلية نقطة البداية للمراجع الخارجي، حيث يقوم المراجع بدراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية في المنشأة بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف في النظام، ويعتبر هذا التقييم الاساس الذي يعتمد عليه عند إعداد برامج المراجعة وتحديد الاختبارات وحجم العينة المراد فحصها، فكلما كان نظام الرقابة قوي وفعال زاد اعتماد المراجع عليه، مما يؤدي الي تخفيض حجم العينة وبذلك تقل تكلفة المراجعة.

ويمكن تلخيص ما سبق في الجدول التالي :

جدول (2.1): تلخيص لعلاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية

م	مسئولية الإدارة	مسئولية المراجع
1.	فعالية تصميم الرقابة الداخلية	التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية
2.	فعالية تشغيل عناصر الرقابة	مسؤوليات المراجع عن فحص الرقابة الداخلية والتقرير عن ذلك
م	أهداف الإدارة عند تصميم نظام رقابي	أهداف المراجع
1.	إمكانية الاعتماد على التقرير المالي	امكانية الاعتماد على البيانات المعدة للاستخدام الخارجي للتقارير
2.	كفاءة وفعالية التشغيل والعمليات	التأكيد على عناصر الرقابة الخاصة بفئات العمليات المالية
3.	الالتزام بالقوانين والقواعد التنظيمية	

2.1.11 علاقة الرقابة الداخلية بالتدقيق الداخلي

2.1.11.1 الرقابة الداخلية: مما سبق ذكره من تعريفات للرقابة الداخلية يمكن استنتاج أن الرقابة

الداخلية هي مجموعة من الخطط التنظيمية والإجراءات والوسائل واللوائح والتفسيرات لينظم العمل

بها ويتم بالشكل المخطط له، وأيضاً من أهدافها ومكوناتها كما تم ذكره سابقاً موضح بالجدول رقم (2.2).

جدول (2.2): يوضح أهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلية

أهداف نظام الرقابة الداخلية	مكونات نظام الرقابة الداخلية
حماية الأصول.	البيئة الرقابية
اختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية.	تقدير الخطر
تشجيع العمل بكفاءة.	أنشطة الرقابة
تشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.	المعلومات والتوصيل
ضمان الدقة وجودة المعلومات.	المراقبة

2.1.11.2 التدقيق الداخلي

تعتبر المراجعة الداخلية جزءاً من نظام الرقابة الداخلية في المنشأة الاقتصادية وإن القيام بأعمال المراجعة بشكل شامل أو بشكل محدود يتطلب تنسيقاً وانسجماً بين كل الإدارات والمحاسبين والمراجعين داخل المنشأة والمراجعين الخارجيين، فالمراجع الداخلي يرتبط عمله بشكل وثيق بنظام الرقابة الداخلية لنشاطات المنشأة كلها (الحلبي، 2001م، ص228).

يعتبر التدقيق الداخلي مهم داخل المؤسسات لما له من أهمية، ويعتمد عليه المراجع الخارجي وكذلك يعتبر جزء من عمل الرقابة الداخلية (الذنيبات، 2006م).

ساهم التدقيق الداخلي في كشف الفضائح المالية التي هزت بعض الشركات الكبرى في الغرب مثل انرون في الولايات المتحدة وشركة بارمالات الإيطالية (Arena, 2006).

تعريف التدقيق الداخلي: مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية قيمة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع وفي التأكد في إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والاحكامات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات الواجب ادخالها عليها، وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الانتاجية القصوى. (عبد الله، 2000م، ص 181).

كما عرفه (المجمع العربي للمحاسبين أ، 2001م، ص 227) بأنه " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي مستقل لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدي تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة أو للعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الانتاجية القصوى ".

كما عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنه " فعالية تقييمية مقامة ضمن المؤسسة لغرض خدماتها ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملائمة النظام المحاسبي ونظام الضبط الداخلي وفعاليتها (Moller, 2004, p137).

ويمكن القول خلاصة التعريفات السابقة بأن التدقيق الداخلي هو " وظيفة تقييم مستقلة تنشأ لفحص وتقييم كافة الأنشطة للمنظمة فهي نوع من الرقابة هدفه فحص وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى".

هدف التدقيق الداخلي الاطمئنان من قبل الإدارة أولاً بأول على حسن سير العمل وحماية أموال المنشأة ولتحقيق أهداف الإدارة في أكبر كفاية انتاجية وإدارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية، وفي حالة وجود نظام تدقيق داخلي فعال وسليم لا يغني عن التدقيق الخارجي (عثمان، 1999م، ص18).

أهداف التدقيق الداخلي(عثمان، 1999م):

1. التأكد من مدى سلامة وقوة أنظمة الرقابة وصحية البيانات في السجلات والدفاتر ويعتمد على أسلوب الفحص الحسابي.
2. منع الغش والأخطاء واكتشافها إذا ما وقعت.
3. التعاون مع المراجع الخارجي لتحديد مجالات المراجعة الخارجي.
4. تحديد مدى التزام العاملين بالسياسات و اللوائح.
5. تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة والتقارير المالية، والتأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر بدقة عن الواقع.

أنواع التدقيق الداخلي (العمرى وعبد الغنى، 2006م، ص346-348):

1. التدقيق الداخلي المالي: الاطمئنان إلى دقة البيانات المالية.

2. التدقيق الداخلي التشغيلي: المراجعة الإدارية من فحص وتقييم أعمال الشركة لتحقيق

الكفاية والفعالية في استخدام الموارد المتاحة.

ولخص (جربوع، 2006م، ص 13) مهام المدقق الداخلي:

1. فحص فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
 2. المساعدة في تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية لتحقيق الأهداف المرجوة.
 3. الالتزام بالقوانين والمعايير المقررة والتعليمات الإدارية.
 4. عملية الفحص الانتقادي للإجراءات والسياسات الإدارية.
 5. تحديد المخاطر المحيطة بالنظام.
 6. تقديم الاقتراحات والتوصيات اللازمة لتحسين إجراءات الرقابة الداخلية.
 7. التأكد من سلامة ودقة المعلومات المحاسبية.
- يتضح من خلال ما سبق ذكره أن مسؤولية المدقق الداخلي علي النظام المحاسبي والإداري ولا يقتصر علي الجانب المحاسبي كما في التدقيق الخارجي.
- يرى الباحث خلاصة التدقيق الداخلي** بأنه جزء من الرقابة الداخلية و بؤرة النظام الداخلي وعين الإدارة داخل المؤسسة، ويهدف المدقق الداخلي من وراء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية العمل على تحسين النظام وإحكامه وتطويره ويعتبر المدقق مسؤولاً أمام إدارة المنشأة التي يعمل بها، وقد يخضع لقرارات الإدارة، لذا قد لا يتمتع بموضوعية وشفافية مطلقة لأنه يتأثر في بعض القرارات من الإدارة.

المبحث الثاني: جودة التقارير المالية

2.2.1 مقدمة

من المعلوم أن المحاسبة هي نشاط خدمي وأن المنتج النهائي لهذا النشاط هو مجموعة من التقارير المالية التي تعدها الإدارة لصالح أطراف متعددة داخل المنشأة وخارجها، وبالتالي فإن أهداف المحاسبة تنطلق من تحديد الوظائف الرئيسية التي تؤديها هذه التقارير.

تعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يلجأ إليها جميع المستثمرين والدائنين من أجل بناء القرارات الاستثمارية والائتمانية، وذلك لما تحتويه تلك التقارير من معلومات عن الوضع المالي للمنظمة وعن التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية مدى الاستفادة من تلك التقارير على مدى جودة تلك التقارير ومدى ملاءمة المعلومات التي تحتوي عليها وموثوقيتها (النجار، 2016م).

في الآونة الأخيرة زاد الاهتمام بجودة التقارير المالية التي تدقق من قبل المدقق الخارجي خاصة بعد انهيار الشركات الكبرى بسبب التلاعب بحسابات الشركات وإلقاء اللوم على مكاتب التدقيق الأمريكية مما أدى إلى نفور المستثمرين وبدعوا يشكون في نظم إدارة الشركات التي تعرضت للانهايار ومدى مسئولية المدقق الخارجي (عيسى، سمير، 2008م).

بدأت العديد من المنظمات المهنية وجهات دولية أخرى تتجه لتوفير نظام جيد للحوكمة داخل الشركة، يوفر تأكيداً بشأن كفاءة عملية إعداد التقارير المالية، والمحافظة على مستويات مقبولة من المخاطر، وتعتبر وسيلة لرقابة الإدارة وإمكانية المحاسبة في حالة حدوث أي تلاعب في القوائم المالية، وتقوم من خلال آلياتها ودعائمها بالإشراف على المدققين الداخليين والخارجيين، الأمر الذي يدعم جودة التقارير المالية (هاشم، 2009م).

2.2.2 تعريف جودة التقارير المالية

عرفها (السامرائي، 2016م) هي التقارير المالية الصادرة من الشركات المساهمة والتي تعبر عن صدق المعلومات الخاصة بكافة الأنشطة التي تقوم بها الشركات في البنود المعروضة في تلك التقارير وبعدها عن التحيز وغير مضللة لتكون أكثر فائدة لمتخذي القرارات الاستثمارية ومقياساً لطبيعة العمل المنظم الذي تقوم به المنشأة وكفاءة ومهنية القائمين بإعداد تلك التقارير.

ويقصد بجودة المعلومات الخصائص الرئيسية التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المقيدة وعليه فإن تحديد هذه الخصائص يعتبر حلقة وصل ضرورية بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى (الشيرازي، 1990م، ص195).

ويرى (مليجي، 2014م) أن مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص (أساسية أو معززة) ومدى مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها، وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة وتقلل من عدم التماثل بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة.

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص الرئيسية التي يجب أن تنتم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، كما أن هذه الخصائص سوف تكون ذات فائدة كبيرة لكل من المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة وكذلك المسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج من تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية البديلة (جربوع، 2001م، ص 71). وعرفها (خليل، 2003م، ص 25) تعني الجودة مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه منفعة للمستخدمين لتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.

وعرفها (النجار، 2016م) بأنها تلك التقارير المعدة ووفقاً لمعايير المحاسبة الدولية بكل شفافية وموضوعية بدون تحيز أو تلاعب من قبل الإدارة في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير، لضمان تقديم معلومات موثوقة وملاءمة لمستخدمي التقارير المالية عن المركز المالي والتدفقات النقدية للشركة.

واستناداً للمفاهيم السابقة يرى الباحث جودة التقارير المالية : بأنها تعبر بصورة حقيقة وواقعية لواقع الشركة كونها خالية من الاخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وواقعية صادقة لبنود حسابات هذه القوائم وفق معايير عرض القوائم المالية، اذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الاخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الاجراءات أو القرارات المتخذة.

2.2.3 مستخدمي التقارير المالية

أصبح وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة حالياً في تحديد أهداف المحاسبة، لان الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمي التقارير (شاهين، 2011م، ص 93).

وقد قسم (الشيرازي، 1990م، ص157) مستخدمي التقارير الي ثلاث فئات هي:

1. مستخدمين داخل المنشأة: استخدامات تتعلق بإدارة المنشأة وتدخل في نطاق ما يعرف بالمحاسبة الإدارية، وهي استخدامات محدودة ومعروفة وإدارة المنشأة لها السلطة الحصول على ما يلزمها من المعلومات في الوقت والقدر والتفصيل اللازم.
2. مستخدمين خارج المنشأة لهم سلطة في طلبها: تكون لهم احتياجات متخصصة من المعلومات في نفس الوقت لديهم القدرة على الحصول على هذه المعلومات من أمثلتها (الضرائب، البنوك التي تقدم قروضاً أو تسهيلات ائتمانية، السلطات المشرفة على سوق تداول الأوراق، النقابات، الجهات الحكومية المنظمة للسوق).
3. مستخدمين خارج المنشأة ليس لديهم سلطة في طلبها: تلك المجموعة التي لا تتوفر لديهم السلطة لكي تملّي احتياجاتها من المعلومات على الإدارة، وتعتبر التقارير التي تصدرها الإدارة هي المصدر الأساسي للمعلومات التي يحتاجونها عن المنشأة.

وقسم (ابراهيم، حجازي، 2008م، ص6) المستخدمين وحاجاتهم من المعلومات الى:

1. المستثمرون: يهتم مقدمي راس المال ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، أنهم يحتاجون لمعلومات تعينهم على اتخاذ قرار الشراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المستثمرين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع أرباح الأسهم.
2. الموظفون: يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة باستقرار وربحية أرباب الاعمال كما أنهم يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المنشأة علي دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل.
3. المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما اذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.
4. الموردون والدائنون التجاريون الآخرون: يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد إذا ما كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمنشأة على مدى اقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

5. العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المنشأة، خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو الاعتماد عليها.

6. الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها: يطلبون المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة وتحديد السياسات الضريبية، وتستخدم كأساس لإحصاءات الدخل القومي وغيرها.

7. الجمهور: تؤثر على قرار الجمهور بطرق مختلفة، قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين.

2.2.4 أنواع القوائم المالية (التقارير المالية)

يمكن تقسيم القوائم المالية الى قسمين أحدهما يتعلق بنتيجة أعمال المنشآت لفترة زمنية معينة ويتم ذلك باستخدام قائمة الدخل والآخر يتعلق بالمركز المالي للمنشأة في لحظة زمنية معينة لبيان موجوداتها والتزاماتها تجاه الغير ويتم ذلك باستخدام قائمة المركز المالي أو ما يسمى بالميزانية العمومية، وتشمل:

1. قائمة المركز المالي: هي عبارة عن قائمة أو تقرير يبين المركز المالي للمنشأة من حيث موجوداتها والتزاماتها تجاه الغير، كما يبين حقوق ملاكها في لحظة معينة، وهي أحد متطلبات معيار العرض والإفصاح الذي يحكم إعداد التقارير المالية وتتكون قائمة المركز المالي من ثلاث عناصر رئيسية ذكرها (النمري، باسودان، باشيخ، فلمبان، 2011م، ص129-140) هي :

• **الأصول**: وهي حقوق وممتلكات المنشأة وأي مورد تسيطر عليه المنشأة نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية للمنشأة. وتنقسم الى:

- الأصول المتداولة: القابلة للتحويل الى نقدية والاستخدام خلال فترة مالية واحدة وتتضمن (النقدية، المدينون، الاستثمارات قصيرة الأجل، المخزون).
- الأصول الثابتة: وهي أصول تمتلكها المنشأة بغرض استخدامها في العمل والانتاج وليس بقصد إعادة بيعها وتتضمن (الأراضي، المباني، الاثاث، الآلات، السيارات، الأجهزة).

- الأصول الغير ملموسة: يتمثل في ما دفعته المنشأة أو التزمت بدفعه للحصول على منفعة ليس لها كيان مادي ملموس مثل (شهرة المحل، حقوق التأليف، براءة الاختراع، العلامة التجارية).

• **الخصوم (الالتزامات):** هي عبارة الالتزامات تجاه الغير، تعهد حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجة من الموارد التي تملكها المنشأة والتي تنطوي على منافع اقتصادية. وتنقسم الخصوم الى قسمين هما:

- **خصوم متداولة (قصيرة الأجل):** الالتزامات التي يلزم سدادها خلال فترة مالية واحدة تمثل غالباً سنة مالية وتتضمن (الدائنون، أوراق الدفع، قروض قصيرة الأجل، مصاريف مستحقة، إيرادات محصلة مقدماً).

- **خصوم طويلة الأجل:** التي يجب سدادها بعد مدة تزيد عن فترة مالية واحدة، فهي الالتزامات التي لا يتطلب سدادها استخدام الأصول المتداولة ومن أهم العناصر التي تتضمنها (السندات، قروض طويلة الأجل).

• **حق الملكية:** هي عبارة عن استثمارات الملاك في المنشأة أي هي حق أصحاب المنشأة المتبقي في الأصول بعد طرح كافة الالتزامات، وتتكون من رأس المال وأي أرباح متراكمة لدى المنشأة ويعبر عنها بصافي الأصول.

وتتكون معادلة الميزانية كالتالي:

$$(الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)$$

2. **قائمة الدخل:** عبارة عن تقرير أو قائمة تظهر نتيجة أعمال المنشأة خلال فترة زمنية معينة، تهدف الى توفير معلومات مفيدة تساعد المستخدمين في التعرف القدرة الربحية والكسبية للوحدة المحاسبية وتتميز بسهولة قراءتها واستيعابها من القارئ العادي لأنها تعد في صورة تقرير من جانب واحد يخلو من الرموز والمصطلحات المحاسبية، كما أن قياس صافي الدخل في المنشآت التجارية لا يختلف عما هو في المنشآت الخدمية من حيث المفهوم لانهما يستندان الى مبدأ المقابلة، مقابلة الإيرادات بالمصروفات (حماد، عطية، 1999م، ص 36).

وتتكون قائمة الدخل من: (ابراهيم، حجازي، 2008م، ص 48-53)

- الإيرادات: عبارة عن الأصول التي تحصل عليها المنشأة مقابل تقديم الخدمات أو السلع التي تمثل النشاط الرئيسي للمنشأة.
- المصروفات: الأصول المستخدمة مقابل تقديم السلع والخدمات مثل (رواتب الموظفين، الإيجار، مصروف الكهرباء، الاستهلاك، المصروفات الإدارية).
- صافي الدخل أو صافي الخسارة: تحقق المنشأة صافي الدخل (الربح) عندما تزيد الإيرادات عن المصروفات.

3. قائمة التدفقات النقدية: توضح مصادر واستخدامات النقدية خلال الفترة المالية، وتوضح رصيد النقدية بداية الفترة ونهايتها وتصنف المعلومات إلى: (حماد، عطية، 1999م، ص 40).

- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.
 - التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية.
 - التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.
4. قائمة الإيضاحات والقوائم الأخرى والمواد التفسيرية: تشتمل جداول إضافية أو معلومات مبنية أو مشتقة من تلك القوائم السابقة وتقارير لا تتضمنها التقارير السابقة، ومن الأمثلة (المعلومات المالية للقطاعات الصناعية أو الجغرافية أو إيضاحات حول آثار تغير الأسعار) وأيضا تقارير المديرين وتصريحات مجلس الإدارة والتحليل والنقاش التي تطرحه الإدارة، أو معلومات إضافية ملائمة لحاجات المستخدمين حول بنود الميزانية وقائمة الدخل، وكذلك المخاطر وعدم التأكد التي تؤثر على المنشأة وأي موارد والتزامات غير معترف بها في الميزانية مثل احتياطات المعادن (إبراهيم، حجازي، 2008م، ص 54).

2.2.5 أهداف التقارير المالية

- تهدف القوائم المالية كما حددها (شاهين، 2011م، ص 94):
1. توفير المعلومات اللازمة للمستخدمين الخارجيين للتقارير المالية التي تفيدهم في اتخاذ قراراتهم.
 2. توفير المعلومات التي تفيد بإمكانية التنبؤ بالمستقبل بالتدفقات النقدية المستقبلية.
 3. توفير المعلومات التي تفيد المنشأة في تحديد (درجة السيولة، والمرونة، مصدر الأموال، الالتزامات تجاه الغير، تقييم كفاءة الإدارة).

وذكر (العميد، 2009م، ص319):

1. تقديم معلومات عن المركز المالي والاداء والتغيرات في المركز المالي وتكون مفيدة لقطاع متخذي القرارات.

2. قياس أداء الوحدة المحاسبية عن طريق قائمة الدخل، حيث يتم تحديد قدرة الوحدة علي تحقيق أرباح نتيجة استخدام مواردها.

وذكر (الشيرازي، 1990م، ص171) بعض الاهداف العامة:

1. توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية.
2. توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات المستقبلية.
3. توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المنشأة وتحديد أرباحها.
4. توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة والتقارير عن مسئولية الإدارة وتقييم كفاءتها.

وهنا يمكننا القول أنه الهدف الرئيس للتقارير المالية هو توفير معلومات ملائمة ومفيدة ومناسبة لمستخدمي تلك التقارير بشكل سليم ومبسط بحيث لا تفقد مهنيًا لإجراء التنبؤات والمقارنات والتقييم للتدفقات النقدية لتساعد في اتخاذ قراراتهم بالشكل الملائم والسليم وتقييمها، وعلى مراجع الحسابات مسئولية فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية بهدف زيادة درجة الثقة في المعلومات التي تتضمنها تلك التقارير.

وأضاف (شاهين، 2011م، ص94-96) بعض الاعتبارات اخذها في الحسبان لتحقيق التقارير المالية أهدافها وهي:

1. الظروف البيئية:

- تؤثر الاعتبارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في أهداف التقارير، فمثلا في الدول ذات الاقتصاد الحر توجد أسواق مالية متطورة ونشطة للتبادل تساهم في تعزيز تلك الأهداف.

- وتلعب الاسواق دوراً رئيسياً في توجيه المدخرات نحو الاستثمار في الوحدات التي تستخدم الموارد بدرجة أكبر من الكفاءة والفاعلية، وتوفير المعلومات يزيد من كفاءة الاسواق.

2. فئات مستخدمي التقارير المالية: (المستثمرين الحاليين، المقرضون الحاليون والمرقبون، اهتمامات الموردين والعملاء والعاملين)

- ينظر للمستثمرين الحاليين الى التقارير المالية على انها المصدر الاساسي للمعلومات التي تساعد في اتخاذ قراراتهم من حيث استمرارية حيازتهم للحقوق التي يمتلكونها في المنشأة.

- كذلك المقرضون الحاليون والمرقبون ينظرون الى التقارير المالية المصدر الاساسي للمعلومات التي تساعد في فهم أوضاع المنشأة من حيث منح الائتمان والضمانات وشروط السداد وتواريخ الاستحقاق بمعنى تقييم قدرة المنشأة على توليد تدفقات نقدية تضمن لهم حقوقهم.

- تنصب اهتمامات الموردين والعملاء والعاملين، حول مدى ربحية علاقاتهم الحالية والمرتبقة مع المنشأة، وقدرة المنشأة على الاستمرار في تحقيق احتياجات هذه الفئات وتوليد تدفقات نقدية وضمان استمراريته.

3. محدودية المعلومات التي توفرها التقارير المالية:

- التقارير المالية لا يمكنها توفير كل المعلومات اللازمة عن التغيرات والاحداث.
- المعلومات تتعلق بأحداث تاريخية وقعت فعلاً تستوجب اجراء التحليلات بشأنها.
- ليس بمقدور المحاسبة الفصل بين أداء المنشأة وأداء الإدارة.
- التقارير المالية ذات الغرض العام لا توفر معلومات عن المتغيرات التي لا يمكن قياس آثارها المالية.

2.2.6 خصائص جودة التقارير المالية

لقد سعى المحاسبين ومجالس المهن المنظمة الى العمل على تأصيل فكرة أن تحمل دوماً المعلومات المحاسبية قيماً مضافة مفيدة لمتخذي القرارات ومن أجل المحافظة على هذا التوجه تسارعت الهيئات المحاسبية الى وضع خصائص محددة يلزم أن تتصف بها المعلومات المحاسبية لكي تحافظ على إمدادها للمستفيد بالمعلومات المفيدة.

كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والملاءمة والموثوقية والمقارنة كلما تمتعت التقارير المالية بجودة عالية (الشامي، 2009م).

ومن اهم تلك الخصائص التي حددها مجلس معايير المحاسبة الامريكي (FASB) وأكدها (جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتيين، 1996م، ص28-34):

1- خاصية ملائمة المعلومات:

يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والهدف من انتاجها، أي قدرة المعلومات المحاسبية على مساعدة المستفيدين الخارجيين الذين يمتلكون جزء من حقوق الملكية للشركة من اتخاذ القرارات المتعلقة بالاحتفاظ بالعلاقة الحالية للشركة أو تغييرها (اللايد، الشوبكي، حمدان، 2013م) وأن تكون المعلومات المحاسبية ذات صلة بالقرار المتخذ، ويجب أن تكون مؤثرة في القرار، قد تتوفر معلومات ولكنها غير مؤثرة في القرار هنا تعتبر غير ملائمة لمثل هذه القرارات، وتساعد المعلومات الملائمة متخذي القرارات على عمل تنبؤات مستقبلية وتحديد الوضع، بناءً على المعلومات المتعلقة بالماضي والحاضر، وأن تعبر المعلومات بصدق عن الأحداث والظواهر التي وقعت.

وذكر (الدوري، 2011م) بأن الملائمة تتكون من ثلاث عناصر:

- أن يكون لها تغذية عكسية بمعنى أن تمكن متخذي القرار من تقييم صحة ودقة قراراتهم السابقة.
- توفر المعلومات بالوقت المناسب، حيث متخذ القرار لا يملك وقت لا نهائي في اتخاذ قراراته، ويجب توفر المعلومات وقت الحاجة بسرعة.
- أن يكون للمعلومات قيمة تنبؤية، بحيث المستخدمين يستطيعون عمل تنبؤات مستقبلية مبنية على المعلومات المتاحة.

2- خاصية الثقة (التمثيل الصادق):

يفترض أن تتصف المعلومات المحاسبية المنتجة بدرجة عالية من الثقة، ويتفق جل علماء المحاسبة أنه يقتضي للرفي بدرجة الثقة بالمعلومة أن تكون خالية من الأخطاء المتعمدة، وأن لا تكون منحازة ولا تتأثر بسلوك وطباع منتجها (الحמיד، 2009م، ص 116). تشير هذه الخاصية الى درجة اعتماد متخذ القرار على المعلومات المتوفرة في التقارير المحاسبية، فهي تشير الى درجة ثقة واطمئنان متخذ القرار بصحة المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية، وتزداد درجة الثقة والاطمئنان بالمعلومات المحاسبية اذا كانت قابلة

للتحقيق وخالية من التحيز والاطعاء، فمن البديهي أن تكون المعلومات المدققة من قبل طرف خارجي أكثر مصداقية من المعلومات غير المدققة أو المدققة من طرف داخلي، ويتحقق هذه الخاصية عند خلو المعلومات من الاخطاء المقصودة والغير مقصودة. وتتكون هذه الخاصية من ثلاث مقومات (الشيرازي، 1990م، ص201):

1. الصدق في التعبير عن الظواهر.
2. امكانية التثبت من المعلومات.
3. حياد المعلومات.

3- خاصية القابلية للفهم:

أن يتم فهم المعلومات المحاسبية من قبل مستخدمي التقارير المالية بشكل سلس وواضح ومفهوم، وأن تخلو المعلومات الواردة في التقارير المحاسبية من التعقيد، وأن تتلاءم مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي التقارير المالية، وهناك أطراف عديدة تستخدم التقارير المالية، ولكن هذا لا يعني أن يتم تبسيط المعلومات المحاسبية لدرجة تفقدها مصداقيتها ومهنية المعد لها. (الشيرازي، 1990م).

إنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية (ابراهيم، حجازي، 2008م، ص 10).

يجب على من يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكون على علم من قدرات من يستخدمون هذه القوائم وحدود تلك القدرات وذلك حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم (الحמיד، 2009م، ص351).

4- خاصية القابلية للمقارنة:

أن تكون المعلومات قابلة للمقارنة، وما يتطلبه ذلك من ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية، وعادة تتم هذه المقارنات بين نتائج الفترات لنفس الوحدة المحاسبية أو المقارنة بين نتائج الوحدات المحاسبية المختلفة (شاهين، 2011م، ص 112).

لكي تكون المعلومات مفيدة لمتخذ القرار يجب أن تسمح بإجراء المقارنات في نفس القطاع أو الصناعة، حيث يسمح ذلك بالوقوف على الوضع الحقيقي للشركة مقارنة مع القطاع الذي تعمل فيه، وتحديد الفجوة بين أداء الشركة والقطاع الذي تعمل فيه، بحيث يتم تحديد أسباب

تفوق أداء القطاع على أداء الشركة في حالة التراجع، وتحديد أسباب التفوق في حالة أداء الشركة أعلى من أداء القطاع (الدوري، 2011م).

2.2.7 دور لجان التدقيق

2.2.7.1 تعريف لجان التدقيق: لجنة فرعية من لجان مجلس الإدارة، ليس لها سلطة اتخاذ القرارات وتتكون مخرجات أعمالها من تقارير وتوصيات لمجلس الإدارة، وغالباً ما يوصف عملها باستخدام كلمات ذات طابع ومفهوم عام، وبالرغم من أنها تقوم بدور رقابي ولكن دورها الرئيسي يبقى استشاري، دون أن يحق لها أن توجه تقاريرها الى المساهمين (Spira, 2003, p182). وأيضاً عرفها (قديح، 2013م، ص38) لجنة منبثقة عن مجلس الإدارة، حيث تتكون من أعضاء غير تنفيذيين، حجمها ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء، تتوفر لدى بعضهم خبرة مالية، تعمل كحلقة وصل بين الإدارة والمدقق الداخلي والخارجي ومسئوليتها تتمثل في فحص التقارير المالية المرحلية والسنوية، وكذلك التأكد من مدى فاعلية إجراءات كلا من التدقيق الداخلي والخارجي.

2.2.7.2 دور لجان التدقيق على نظام الرقابة الداخلية:

يعتبر التدقيق الداخلي له دور في تقديم تقارير تعتمد عليها لجان التدقيق فهذا يعني أن عملية المحافظة على رأس أموال المنشأة ومعرفة كفاءة استخدام تلك الأموال والتي ترتبط باستقرار وتطور المنشأة هي من واجبات المدقق الداخلي (المطارنة، 2013م، ص 202) حيث يقع على عاتق لجان التدقيق فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومناقشته مع إدارة الشركة والقائمين بوظيفة التدقيق الداخلي، وتساعد في تعيين موظفي قسم التدقيق الداخلي وترقيتهم وفقاً لكفاءتهم، وفحص نشاطات وأداء وظيفة التدقيق الداخلي ومراجعتها وتحديد أضعافهم (كلتوم، 2014م).

2.2.7.3 دور لجان التدقيق على جودة التقارير المالية:

تقوم لجان التدقيق بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من تطبيق لقواعد الحوكمة (قديح، 2013م، ص70). يكتنف مفهوم جودة التقارير المالية غموضاً، ولا يوجد اتفاق عام علي مضمون ومحددات هذا المصطلح، الا انه يمكن القول بأن التقارير المالية التي تتسم بالجودة، نتيجة لجودة جميع الأطراف منها الإدارة، المدققين، المنظمات المهنية، فلا يمكن أن تتحقق الجودة وحدها دون تكامل الأطراف، بل يجب أن تتضمن ما يقوم به المدقق الخارجي والداخلي ولجان التدقيق لإضفاء

المصادقية على التقارير المالية، ففي النهاية تعمل كل من الإدارة التنفيذية والمدقق الخارجي ولجان التدقيق على مقابلة توقعات مستخدمي التقارير المالية، حيث يعد ذلك هو الهدف من الجودة في مجال التقرير المالي (الديسبي، 2005م).

يرى الباحث تكمن أهمية لجان التدقيق بفضل موقعها ومتابعتها للقوائم المالية ومراجعة السياسات المحاسبية المستخدمة والتأكد انه تم الافصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية المتبعة في اعداد التقارير المالية وتقييمها لنظام الرقابة الداخلي، وتعتبر حلقة الوصل بين المدقق الداخلي والخارجي والإدارة، حيث تساعد على تقليل الأخطاء وتخفيضها والحد من الاعمال الغير قانونية التي تؤدي الى الاحتيال، مما يعطي مصداقية أكبر للقوائم المالية فيزيد من جودتها، مما ينعكس بالشكل الايجابي في تحسين جودة التدقيق الخارجي، لان المراجع الخارجي يعتمد علي صدق وعدالة القوائم المالية وابداء رأي نظيف، فيزيد ذلك من الثقة بين المستثمرين والمساهمين ومجلس إدارة الشركة.

2.2.8 العلاقة بين كفاءة الاستثمار و جودة التقارير المالية

تكمن العلاقة في مدى صدق وصحة وملاءمة المعلومات المالية الواردة في التقارير المالية للشركات، ومدى الثبات والاستقرار في معدلات نمو الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة، والذي يؤدي الى تخفيض حالة عدم التأكد وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية وخفض تكاليف التمويل، مما يزيد من قدرة متخذي القرارات في التقدير الصحيح والدقيق للإيرادات وأيضا للتدفقات النقدية المتوقعة، وهذا يساعد على زيادة قدرة الإدارة في تحديد الاختيارات الاستثمارية المناسبة واختيار أفضلها، مما يساهم في زيادة كفاءة الاستثمار (النجار، 2016م، ص50).

ان طبيعة المعلومات ودرجة مصداقيتها وتطبيقها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية التي تتضمنها تقارير الشركات عن نشاطاتها ستلعب دوراً مهماً في تعزيز ثقة المستثمرين وخاصة أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة ويحسن من اختيار قراراتهم للمشروع دون حدوث شك وسيزيد من درجة المنافسة للشركة مما يعتبر كفاءة الاستثمار (السامرائي، 2016م، ص41).

تساعد زيادة جودة التقارير المالية على خفض مشاكل عدم تماثل المعلومات، وبالتالي زيادة ثقة المستثمرين، مما يدعم قدرة الشركة على زيادة استثماراتها بتكاليف اقتراض أقل من الشركات الأخرى التي تتميز بجودة تقارير منخفضة وهذا يعمل على زيادة كفاءة الاستثمار (نصر، والصيرفي، 2015م، ص11).

ويرى الباحث أن المستثمرين يعتمدون بشكل أساسي في قراراتهم الاستثمارية على التقارير المالية المنشورة، وبناءً عليها يتم أخذ قراراتهم بالشكل الذي يناسبهم سواء الاستمرار في نفس الشركة أو الذهاب الي فرص استثمارية جديدة، وهذا بدوره يعتمد على مدي عدالة القوائم ومصادقيتها للواقع وجودتها، حيث يساهم نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي والضبط الداخلي داخل المنشأة من المساهمة في مراقبة الحسابات والقوائم المالية من خلال الرقابة المحاسبية، وهذه الاجراءات تقلل من الأخطاء سواء المقصودة أو غير المقصودة، مما يعطي جودة ومصادقية أكبر للقوائم المالية، مما يزيد من ثقة المستثمرين وقرارتهم الاستثمارية.

المبحث الثالث: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية

تعتبر البيانات المحاسبية هي نتائج أعمال المنشأة، تنشر على شكل قوائم مالية، لذلك تعتبر تلك المعلومات هي المصدر الرئيسي للمستثمرين الخارجيين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والمفاضلة في الاستثمار بين الشركات، وإن الضعف في تلك البيانات والقوائم يزيد من مخاوف المستثمرين وبالتالي يصعب اختيار الاستثمار في الشركة.

يعد نظام الرقابة خط الدفاع الرئيسي للوقاية من إعداد التقارير الاحتيالية، وأن المستثمرين بحاجة لمعرفة نتائج اجراء تقييم لمدى قوة هذا النظام، وعلى الإدارة أن تعترف بمسئوليتها في المحافظة على تطبيق نظام الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية وأنه من الضروري وجود مقاييس يمكن علي أساسها تقييم فاعلية الرقابة الداخلية، كذلك توفير تأكيدات مسئولة بالموافقة على العمليات المالية المعمول بواسطة ادارة المنشأة ومع هذا فان تقرير المدقق الخارجي يجب أن يتضمن نقاط الضعف الهامة في نظام الرقابة الداخلية وعليه الحصول على فهم كاف لهيكل الرقابة الداخلية الذي يتضمن الرقابة والمدقق والنظام المحاسبي وإجراءات الرقابة لتخطيط عملية التدقيق (جربوع، 2005م).

تلعب إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات المساهمة دوراً هاماً في الحد من الأخطاء المقصودة وغير مقصودة، ويتفاوت قوة نظام الرقابة الداخلية من شركة لأخرى ويعتمد ذلك علي كبر حجم نشاطها وكفاءة الموظفين ومؤهلاتهم، وتكمن أهمية الرقابة كما ذكرنا سابقاً ليس فقط اكتشاف الأخطاء والاختلاسات، بل تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز مصداقية وجودة التقارير المالية، وجودة التقارير المالية تؤثر في قرارات المستثمرين، لذلك وجود نظام رقابي قوي وفعال يقلل من اختبارات المدققين وتقليل الخوف لدي المستثمرين، لان المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية تستخدم من قبل جهات عديدة (الحكومة، الضرائب، المستثمرين.. الخ) لذلك يستدعي أن يتوفر فيها الجودة، لضمان صحة القرارات المبنية على تلك المعلومات. لذلك جاءت الدراسة لقياس أثر نظام الرقابة الداخلية بمكوناتها (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، والمراقبة والضبط الداخلي) علي جودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة).

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3.1 مقدمة

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيسياً حيث يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي للدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة تحقيقاً لأهداف الدراسة، لذا يهدف هذا الفصل إلى بيان منهجية الدراسة وإجراءاتها حيث سيتناول هذا الفصل توضيح لأسلوب الدراسة المستخدم، ووصف مجتمع الدراسة وحجمه، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها ومدى صدقها وثباتها، ويتضمن الفصل وصفاً للإجراءات التي قام بها الباحث في تصميم أداة الدراسة وتقنياتها. وأخيراً المعالجات الإحصائية التي اعتمد عليها الباحث في تحليل الدراسة.

3.2 منهجية الدراسة

بناءً على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً كيفياً وكمياً.

3.3 طرق جمع البيانات

اعتمدت الدراسة على نوعين من البيانات:

1. **مصادر البيانات الثانوية:** حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وبعض المواقع ذات الصلة على شبكة الإنترنت.
2. **مصادر البيانات الأولية:** نظراً لاعتقاد الباحث بعدم قدرة المصادر الثانوية على تغطية البحث بشكل كامل فسوف يتم اللجوء إلى استخدام المصادر الأولية من استخدام الاستبيان كأداة رئيسية للدراسة في جمع البيانات ودراسة الحالة.

3.4 مجتمع الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، والبالغ عددهم (48) شركة مساهمة.

3.5 عينة الدراسة

تم استخدام أسلوب المسح الشامل، وتصميم استبانة الكترونية، وتم ارسال استبانتين لكل شركة بالبريد الالكتروني، ولقد بلغ عدد الاستبانات المرسلة للشركات (96) وتم استرداد القابلة للتحليل (71) استبانة من المجموع.

3.6 أداة الدراسة

تم إعداد استبانة حول " أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية " دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

وتتكون استبانة الدراسة من عشرة أقسام رئيسية، وهي على النحو التالي:

القسم الأول: عبارة عن المعلومات العامة للمستجيب (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، الدورات التدريبية في الرقابة الداخلية).

القسم الثاني: وهو عبارة عن المحور الأول للدراسة (البيئة الرقابية) ويتكون من (7) فقرات.

القسم الثالث: وهو عبارة عن المحور الثاني للدراسة (الأنشطة الرقابية) ويتكون من (6) فقرات.

القسم الرابع: وهو عبارة عن المحور الثالث للدراسة (تقييم المخاطر) ويتكون من (6) فقرات.

القسم الخامس: وهو عبارة عن المحور الرابع للدراسة (المعلومات والاتصال) ويتكون من (5) فقرات.

القسم السادس: وهو عبارة عن المحور الخامس للدراسة (المراقبة) ويتكون من (6) فقرات.

القسم السابع: وهو عبارة عن المحور السادس للدراسة (ملاءمة المعلومات) ويتكون من (6) فقرات.

القسم الثامن: وهو عبارة عن المحور السابع للدراسة (التمثيل الصادق) ويتكون من (6) فقرات.

القسم التاسع: وهو عبارة عن المحور الثامن للدراسة (القابلية للفهم) ويتكون من (5) فقرات.

القسم العاشر: وهو عبارة عن المحور التاسع للدراسة (القابلية للمقارنة) ويتكون من (4) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت خماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (3.1):

جدول (3.1): درجات المقياس

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الاستجابة
1	2	3	4	5	الدرجة

3.7 صدق الاستبانة

صدق الاستبانة يعني " أن يقيس الاستبانة ما وضع لقياسه " (الجرجاوي، 2010م، ص105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001م، ص179). وقد تم التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

1- صدق الاستبانة من خلال المحكمين "الصدق الظاهري":

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (8) متخصصين في المحاسبة وأسماء المحكمين بالملحق رقم (1)، وتم الاستجابة لآراء المحكمين وإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية كما هو موضح بالملحق رقم (2).

2- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يوضح جدول (3.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور " البيئة الرقابية" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\alpha \leq$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول " البيئة الرقابية" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يوجد نظام رقابي فعال يساهم في حماية الأصول من السرقة والاختلاس	0.766	*0.000
2.	تقوم الإدارة بتقييم السياسات والإجراءات الموضوعة من قبلها	0.742	*0.000
3.	يوجد داخل الشركة دليل إجراءات يوضح الدور الرقابي لكل موظف	0.705	*0.000
4.	يوجد توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل للواجبات للموظفين ووجود تسلسل إداري واضح	0.573	*0.000
5.	تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ومناقشته مع مجلس الإدارة والمدقق الداخلي	0.766	*0.000
6.	يهتم المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف	0.768	*0.000
7.	يوجد نظام رقابي إلكتروني لجميع أنشطة المنشأة	0.655	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " الأنشطة الرقابية " والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية 0.05 $\leq \alpha$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني " الأنشطة الرقابية " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يساهم نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة في منع الأخطاء قبل وقوعها أو حدوثها	0.599	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
2.	يتم استشارة لجنة التدقيق عند إعداد القوائم المالية وتقوم بفحصها	0.667	*0.000
3.	تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة للشركة	0.772	*0.000
4.	تشمل التقارير الرقابية توصيات ومقترحات لتطوير العمل	0.781	*0.000
5.	تسعى الإدارة لتطوير النظم الرقابية وتدريب الكادر بشكل مؤهل	0.762	*0.000
6.	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الأنشطة الرقابية	0.496	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.4) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور "تقييم المخاطر" والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.4): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث "تقييم المخاطر" والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يتم تحديد العوامل التي تزيد من المخاطر وتقدير أهميتها	0.661	*0.000
2.	تقوم الإدارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لإدارة المخاطر	0.663	*0.000
3.	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر	0.706	*0.000
4.	تساهم لجنة التدقيق في تقييم المخاطر	0.739	*0.000
5.	يهتم المدقق الخارجي بمخاطر التلاعب في القوائم المالية	0.512	*0.000
6.	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل تضمن عدم التوقف	0.740	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.5) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " المعلومات والاتصال " والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.5): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع " المعلومات والاتصال " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	النظام المالي المستخدم محكم ودقيق	0.731	*0.009
2.	يتوفر لدى الموظفين الفهم الكافي للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية من قبل الموظفين	0.754	*0.000
3.	يساهم النظام الرقابي في تعزيز الثقة في التقارير المالية	0.835	*0.000
4.	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات في الوصول الى السجلات والوثائق	0.839	*0.000
5.	تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	0.794	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.6) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " المراقبة والضبط الداخلي " والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.6): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الخامس " المراقبة والضبط الداخلي " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تقوم الشركة بمتابعة أوجه القصور في النظام الرقابي	0.648	*0.000
2.	تقوم الشركة بمعالجة القصور في نظام الرقابة وتطوير العمل	0.790	*0.000
3.	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع الظروف الجديدة	0.751	*0.000
4.	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بالخبرة والتأهيل العلمي	0.759	*0.000
5.	يتمتع المدقق الداخلي بالحياد	0.765	*0.000
6.	يقلل الدوران الوظيفي احتمالات حدوث تزوير وغش في التقارير المالية	0.539	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

يوضح جدول (3.7) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " ملائمة المعلومات " والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.7): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السادس " ملائمة المعلومات " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يتوفر معلومات مالية كافية وقت الحاجة لها	0.643	*0.000
2.	تساهم المعلومات المالية ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية	0.666	*0.000
3.	تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت	0.713	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
4.	تتوفر المعلومات بالوقت المناسب عند الحاجة لها وطلبها من قبل المستفيدين	0.810	*0.000
5.	يوجد نظام محاسبي سليم واجراءات وقائية سليمة تساهم في حل المشكلات التي تواجه العمل	0.826	*0.000
6.	تعتبر المعلومات المالية التي يتم توفرها ذات أهمية نسبية لمتخذ القرار	0.644	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.8) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " التمثيل الصادق " والدرجة الكلية للمحور ، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.8): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور السابع " التمثيل الصادق " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	تتميز القوائم المالية بالدقة والخلو من الانحرافات والأخطاء الجوهرية	0.668	*0.000
2.	تعتبر المعلومات المالية عن المركز المالي العادل للشركة	0.780	*0.000
3.	تتمتع المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من المصداقية والشفافية	0.798	*0.000
4.	يتمتع من يقوم بإعداد التقارير المالية بالكفاءة	0.825	*0.000
5.	تتوفر العناية المهنية عند إعداد التقارير المالية	0.841	*0.000
6.	تتمثل المعلومات المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها	0.736	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.9) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القابلية للفهم " والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.9): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثامن " القابلية للفهم " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم خلال استخدام المصطلحات المتداولة	0.681	*0.000
2.	بُعد المعلومات المالية عن التعقيد والمصطلحات المعقدة	0.800	*0.000
3.	تتلاءم المعلومات مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي التقارير	0.795	*0.000
4.	يتم فهم المعلومات المالية من قبل مستخدميها بشكل مُبسط	0.759	*0.000
5.	يتم عرض المعلومات بعيداً عن التكرار الذي يؤدي الى سوء الفهم	0.710	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.10) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور " القابلية للمقارنة " والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.10): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور التاسع " القابلية للمقارنة " والدرجة الكلية للمحور

م	الفقرة	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
1.	ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية المستخدمة	0.546	*0.000
2.	يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية مع أداء شركات أخرى تعمل في نفس القطاع	0.700	*0.000

م	الفقرة	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
3.	تقوم لجنة التدقيق من التأكد من تطبيق وثبات السياسات والمبادئ المحاسبية	0.805	*0.000
4.	تساهم المعلومات المالية في تقييم صحة القرارات السابقة وتقييم الأحداث السابقة	0.710	*0.000

*الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، وقد تم ذلك على النحو التالي:

يبين جدول (3.11) أن جميع معاملات الارتباط في جميع محاور الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبانة صادقه لما وضع لقياسه.

جدول (3.11): معامل الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة

المحور المحور	معامل بيرسون للاارتباط	القيمة الاحتمالية (.Sig)
البيئة الرقابية	0.820	*0.000
الانشطة الرقابية	0.903	*0.000
تقييم المخاطر	0.879	*0.000
المعلومات والاتصال	0.820	*0.000
المراقبة والضبط الداخلي	0.900	*0.000
ملاءمة المعلومات	0.847	*0.000

المحور المحور	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
التمثيل الصادق	0.805	*0.000
القابلية للفهم	0.687	*0.000
القابلية للمقارنة	0.714	*0.000

3.8 ثبات الاستبانة

تم اختبار ثبات الاستبانة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.12).

جدول (3.12): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
البيئة الرقابية	7	0.837	0.915
الانشطة الرقابية	6	0.773	0.879
تقييم المخاطر	6	0.758	0.871
المعلومات والاتصال	5	0.849	0.921
المراقبة والضبط الداخلي	6	0.801	0.895
ملاءمة المعلومات	6	0.813	0.902
التمثيل الصادق	6	0.867	0.931
القابلية للفهم	5	0.803	0.896
القابلية للمقارنة	4	0.792	0.890
جميع المحاور معا	51	0.963	0.981

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

واضح من النتائج الموضحة في جدول (3.12) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور حيث تتراوح بين (0.758،0.867)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.963). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة لكل محور بقيمة (0.871،0.931)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.981) وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائياً.

وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (2) قابلة للتوزيع. ويكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحياتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.9 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
2. المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي.
3. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
4. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. وقد استخدمه الباحث لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة .
5. اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد استخدمه الباحث للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة .

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

4.1 المقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (العمر، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الشهادات المهنية، المسمى الوظيفي، الدورات التدريبية في الرقابة الداخلية)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

☒ توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30	24	33.8
من 30 لأقل من 35 سنة	23	32.4
من 35 لأقل 45 سنة	18	25.4
أكبر من 45 سنة	6	8.5
المجموع	71	100.0

يتضح من جدول (4.1) أن ما نسبته 33.8% من عينة الدراسة أعمارهم أقل من 30، 32.4% تتراوح أعمارهم من 30 لأقل من 35 سنة، 25.4% تتراوح أعمارهم من 35 لأقل 45 سنة، بينما 8.5% أعمارهم أكبر من 45 سنة، وهذا يعطي مؤشر باعتماد الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين على فئة الشباب في التوظيف بنسبة أكبر.

☒ توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
5 سنوات فأقل	19	26.8
6 - أقل من 10 سنوات	28	39.4
10- أقل من 15 سنة	17	23.9
15 سنة فأكثر	7	9.9
المجموع	71	100.0

يتضح من جدول (4.2) أن ما نسبته 26.8% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم 5 سنوات فأقل، 39.4% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم تتراوح بين 6 - أقل من 10 سنوات، 23.9% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم تتراوح بين 10- أقل من 15 سنة، بينما 9.9% من عينة الدراسة سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر، وهذا يؤكد بأن الشركات المساهمة تعتمد على فئة الشباب وهم ما دون 35 عام بنسبة 63.3% من موظفي الشركات لديهم خبرات من 6-15 سنة وهذا مؤشر جيد، وحديثي التخرج، لذلك نلاحظ خبراتهم متوسطة.

☒ توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
بكالوريوس	45	63.4
ماجستير	25	35.2
دكتوراه	1	1.4
المجموع	71	100.0

يتضح من جدول (4.3) أن ما نسبته 63.4% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، 35.2% مؤهلهم العلمي ماجستير، 1.4% مؤهلهم العلمي دكتوراه، حيث يتضح أن 36.6% من موظفي الشركات من حملة الشهادات العليا وهي نسبة تزيد عن ثلث الموظفين وهذا أمر جيد يصب في مصلحة الشركة.

✕ توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي

النسبة المئوية %	العدد	التخصص العلمي
83.1	59	محاسبة
9.9	7	علوم مالية ومصرفية
7	5	إدارة أعمال
100.0	71	المجموع

يتضح من جدول (4.4) أن ما نسبته 83.1% من عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة، 9.9% تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية، 7% تخصصهم العلمي إدارة، وتعتبر هذه نسبة طبيعية لان الفئة المستهدفة هم المحاسبين بالدرجة الاولى.

✕ توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب الشهادة المهنية

النسبة المئوية %	العدد	الشهادة المهنية
5.6	4	CIA
7	5	ACPA
9.9	7	CPA
25.4	18	أخرى
50.7	36	لا يوجد

1.4	1	CAMS
100.0	71	المجموع

يتضح من جدول (4.5) أن ما نسبته 5.6% من عينة الدراسة حصلوا على شهادة CIA، 7% من عينة الدراسة حصلوا على شهادة ACPA، 9.9% من عينة الدراسة حصلوا على شهادة CPA الأمريكية وهذا أمر رائع لان هذه من أفضل الشهادات وهذا مؤشر على جودة الشركات، و 25.4% من عينة الدراسة حصلوا على شهادة اخرى، 50.6% من عينة الدراسة ليس لديهم أي شهادات مهنية، 1.4% من عينة الدراسة حصلوا على شهادة CAMS.

✕ توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المسمى الوظيفي
53.5	38	محاسب
31	22	مدير مالي
9.9	7	مدقق داخلي
5.6	4	عضو لجنة تدقيق
100.0	71	المجموع

يتضح من جدول (4.6) أن ما نسبته 53.5% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي محاسب، 31% مساهم الوظيفي مدير مالي، 9.9% مساهم الوظيفي مدقق داخلي، 5.6% مساهم الوظيفي عضو لجنة تدقيق.

✕ توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في الرقابة الداخلية

جدول (4.7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد الدورات التدريبية في الرقابة الداخلية

عدد الدورات التدريبية في الرقابة الداخلية	العدد	النسبة المئوية %
لا يوجد	30	42.3
دورة واحدة	19	26.8
دورتان	6	8.5
3 دورات فأكثر	16	22.5
المجموع	71	100.0

يتضح من جدول (4.7) أن ما نسبته 42.3% من عينة الدراسة لم يحصلوا على دورات تدريبية في محور الرقابة الداخلية، 26.8% من عينة الدراسة حصلوا على دورة تدريبية واحدة في محور الرقابة الداخلية، 8.5% من عينة الدراسة حصلوا على دورتان تدريبيتان في محور الرقابة الداخلية، بينما 22.5% حصلوا على 3 دورات فأكثر في محور الرقابة الداخلية، يمكن التعليق بعدم اهتمام الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين بالدورات التدريبية وبالتحديد من لها علاقة في الرقابة الداخلية.

4.3 تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل فقرات الاستبانة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا، فإذا كانت $Sig > 0.05$ (أكبر من 0.05) يكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن درجة الحياد وهي 3 ، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (أقل من 0.05) يكون في هذه الحالة متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الحياد، وفي هذه الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهريّة عن درجة الحياد. وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الحياد والعكس صحيح.

☒ تحليل فقرات المحور الأول " البيئة الرقابية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.8).

جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الأول " البيئة الرقابية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يوجد نظام رقابي فعال يساهم في حماية الأصول من السرقة والاختلاس	3.89	77.75	0.95	7.88	0.00	1
2.	تقوم الإدارة بتقييم السياسات والإجراءات الموضوعة من قبلها	3.52	70.42	0.94	4.68	0.00	4
3.	يوجد داخل الشركة دليل إجراءات يوضح الدور الرقابي لكل موظف	3.46	69.30	1.04	3.77	0.00	5
4.	يوجد توزيع صلاحيات ومسئوليات وفصل للواجبات للموظفين ووجود تسلسل إداري واضح	3.82	76.34	0.90	7.65	0.00	2
5.	تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ومناقشته مع مجلس الإدارة والمدقق الداخلي	3.41	68.17	1.06	3.24	0.00	6
6.	يهتم المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف	3.55	70.99	1.09	4.24	0.00	3
7.	يوجد نظام رقابي إلكتروني لجميع أنشطة المنشأة	3.28	65.63	1.06	2.24	0.03	7

	0.00	6.60	0.72	71.23	3.56	جميع فقرات المحور معاً	
--	------	------	------	-------	------	------------------------	--

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$.

من جدول (4.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يوجد نظام رقابي فعال يساهم في حماية الأصول من السرقة والاختلاس" يساوي 3.89 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.75%، قيمة الاختبار 7.88 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السابعة" يوجد نظام رقابي إلكتروني لجميع أنشطة المنشأة" يساوي 3.28 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 65.63%، قيمة الاختبار 2.24، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.03 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.56، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.23%، قيمة الاختبار 6.60، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 لذلك يعتبر محور " البيئة الرقابية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $0.05 \leq \alpha$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى البيئة الرقابية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بسبب تطبيق الإدارة للسياسات والاجراءات التي من هدفها تطوير العمل وتنظيمه وانشاء بيئة رقابية فعالة تحفز على العمل والتعاون بين الموظفين.

- **واتفقت هذه النتائج** مع بعض دراسة (السامرائي، 2016) أن البيئة الرقابية في شركات الادوية الاردنية من وجهة نظر العينة كانت مرتفعة واهتمام الإدارة بالرقابة الداخلية، واتفقت مع دراسة (دهمان، 2012) بعدم حوسبة المهام والاجراءات المحاسبية في بعض الإدارات العامة.

- **واختلفت هذه النتائج** مع دراسة (Bayyoud & Sayyad, 2015) التي خلصت الى بضرورة اصلاح النظام الرقابي الداخلي بحيث يصبح بشكل فعال أكثر في تصحيح الأخطاء والانحرافات .

✖ تحليل فقرات المحور الثاني " الانشطة الرقابية "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.9).

جدول (4.9): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثاني " الانشطة الرقابية "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يساهم نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة في منع الأخطاء قبل وقوعها أو حدوثها	3.75	74.93	0.89	7.07	0.00	1	
2.	يتم استشارة لجنة التدقيق عند إعداد القوائم المالية وتقوم بفحصها	3.48	69.58	0.89	4.52	0.00	4	
3.	تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة للشركة	3.34	66.76	1.00	2.85	0.01	6	
4.	تشمل التقارير الرقابية توصيات ومقترحات لتطوير العمل	3.37	67.32	1.07	2.88	0.01	5	
5.	تسعى الإدارة لتطوير النظم الرقابية وتدريب الكادر بشكل مؤهل	3.49	69.86	0.95	4.35	0.00	3	
6.	يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الأنشطة الرقابية	3.68	73.52	0.84	6.77	0.00	2	
	جميع فقرات المحور معاً	3.52	70.33	0.65	6.73	0.00		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.9) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يساوي 3.75 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.93%، قيمة الاختبار 7.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة للشركة " يساوي 3.34 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 66.76%، قيمة الاختبار 2.85، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.01 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.52، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.33%، قيمة الاختبار 6.73، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " الأنشطة الرقابية " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى الأنشطة الرقابية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك لفعالية النظم الرقابية وحمايتها للأصول ومساعدة الإدارة في الحفاظ على الأصول والممتلكات واعتبار النظم الرقابية الحصن المنيع للسرقات والاختلاس.

- **واتفقت هذه النتائج مع دراسة (الوادية، 2016) التي خلصت الى وجود رقابة على المخزون السلعي ويتم تطبيق دورة مستنديه متكاملة للمخزون السلعي ويتم المحافظة على المال العام من خلال تطبيق إجراءات رقابية على المخزون السلعي.**

✕ تحليل فقرات للمحور الثالث " تقييم المخاطر "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.10).

جدول (4.10): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثالث "تقييم المخاطر "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (Sig.)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	يتم تحديد العوامل التي تزيد من المخاطر وتقدير أهميتها	73.80	3.69	0.82	7.08	0.00	2

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
2.	تقوم الإدارة باتخاذ الاجراءات اللازمة لإدارة المخاطر	3.63	72.68	0.78	6.86	0.00	3
3.	يساهم التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر	3.56	71.27	0.87	5.43	0.00	4
4.	تساهم لجنة التدقيق في تقييم المخاطر	3.45	69.01	0.98	3.87	0.00	5
5.	يهتم المدقق الخارجي بمخاطر التلاعب في القوائم المالية	3.86	77.18	0.80	9.07	0.00	1
6.	تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل تضمن عدم التوقف	3.41	68.17	0.98	3.51	0.00	6
	جميع فقرات المحور معاً	3.60	72.02	0.59	8.59	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.10) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يهتم المدقق الخارجي بمخاطر التلاعب في القوائم المالية " يساوي 3.86 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.18%، قيمة الاختبار 9.07 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة "تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل تضمن عدم التوقف " يساوي 3.41 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.17%، قيمة الاختبار 3.51، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.60، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.02%، قيمة الاختبار 8.59، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "تقييم المخاطر" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى تقييم المخاطر في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بسبب لمتابعة الإدارة للمخاطر وتقييمها وأخذ الإجراءات الوقائية اللازمة لإدارة المخاطر قبل وقوعها، وتمتع المدققين الداخليين بالخبرة والكفاءة التي تمكنهم من تقدير الخطر وتحليله بالسرعة الممكنة.

- **واتفقت هذه النتائج مع دراسة (عبد العزيز، 2014)** بضرورة سن تشريعات خاصة بمهنة التدقيق من قبل الدولة، وتأهيل المراجع مهنيّاً وأكاديميّاً، واتفقت مع دراسة (قديح، 2013) هناك علاقة عكسية بين حجم لجنة التدقيق وجودة التقارير المالية.

☒ تحليل فقرات المحور الرابع المعلومات والاتصال "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.11).

جدول (4.11): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الرابع " المعلومات والاتصال "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	النظام المالي المستخدم محكم ودقيق	3.63	72.68	0.80	6.70	0.00	2	
2.	يتوفر لدى الموظفين الفهم الكافي للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية من قبل الموظفين	3.59	71.83	0.98	5.09	0.00	3	
3.	يساهم النظام الرقابي في تعزيز الثقة في التقارير المالية	3.72	74.37	0.93	6.52	0.00	1	

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	الإحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
4.	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات في الوصول الى السجلات والوثائق	3.44	68.73	1.10	3.33	0.00	5	
5.	تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية	3.55	70.99	0.89	5.19	0.00	4	
	جميع فقرات المحور معاً	3.59	71.72	0.75	6.62	0.00		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.11) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة " يساهم النظام الرقابي في تعزيز الثقة في التقارير المالية " يساوي 3.72 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.37%، قيمة الاختبار 6.52 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات في الوصول الى السجلات والوثائق " يساوي 3.44 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 68.73%، قيمة الاختبار 3.33، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.59، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 71.72%، قيمة الاختبار 6.62، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " المعلومات والاتصال " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن

متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات افراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور .

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى المعلومات والاتصال في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك لقوة النظام المالي المستخدم وقوة البرامج المحاسبية المستخدمة، وتواصل الإدارة مع الموظفين بشكل مستمر لمتابعة أمور العمل والمشاكل التي قد تواجه الموظفين والعمل على حلها.

☒ تحليل فقرات المحور الخامس " المراقبة والضبط الداخلي "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.12).

جدول (4.12): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الخامس " المراقبة والضبط الداخلي "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	تقوم الشركة بمتابعة أوجه القصور في النظام الرقابي	3.54	70.70	0.84	5.35	0.00	2
2.	تقوم الشركة بمعالجة القصور في نظام الرقابة وتطوير العمل	3.45	69.01	0.87	4.34	0.00	4
3.	يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع الظروف الجديدة	3.41	68.17	0.98	3.51	0.00	5
4.	يتمتع العاملون في قسم الرقابة بالخبرة والتأهيل العلمي	3.49	69.86	0.91	4.57	0.00	3
5.	يتمتع المدقق الداخلي بالحياد	3.23	64.51	1.15	1.65	0.10	6

1	0.00	9.97	0.89	81.13	4.06	يقل الدوران الوظيفي احتمالات حدوث تزوير وغش في التقارير المالية	6.
	0.00	6.64	0.67	70.56	3.53	جميع فقرات المحور معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.12) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة السادسة " يقل الدوران الوظيفي احتمالات حدوث تزوير وغش في التقارير المالية " يساوي 4.06 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 81.13%، قيمة الاختبار 9.97 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يتمتع المدقق الداخلي بالحياد" يساوي 3.23 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 64.51%، قيمة الاختبار 1.65، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.10 وهي أكبر من 0.05، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة ولكن ليس لها دلالة إحصائية.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.53، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 70.5%، قيمة الاختبار 6.64، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " المراقبة والضبط الداخلي " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى المراقبة والضبط الداخلي في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك باعتماد الشركات على سياسة التدوير الوظيفي الذي يهدف للحد من السرقات والتلاعب، واستقلالية المدقق الداخلي يسهل عملية متابعة سير الرقابة الداخلية داخل الشركات.

- **واتفقت هذه النتائج** مع دراسة (بلال، 2015) التي خلصت الى يساعد نظام الرقابة الداخلية المؤسسة على تحقيق أهدافها لضمان التزام الموظفين بسياسات الإدارة العليا، وتعمل استقلالية المدقق الداخلي على تحسين نظام الرقابة الداخلية.

☒ تحليل فقرات المحور السادس "ملاءمة المعلومات"

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.13).

جدول (4.13): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور السادس "ملاءمة المعلومات"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	(.Sig)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	يتوفر معلومات مالية كافية وقت الحاجة لها	3.79	75.77	0.84	7.88	0.00	2		
2.	تساهم المعلومات المالية ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية	3.94	78.87	0.75	10.55	0.00	1		
3.	تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت	3.72	74.37	0.83	7.28	0.00	5		
4.	تتوفر المعلومات بالوقت المناسب عند الحاجة لها وطلبها من قبل المستفيدين	3.77	75.49	0.83	7.85	0.00	3		
5.	يوجد نظام محاسبي سليم واجراءات وقائية سليمة تساهم في حل المشكلات التي تواجه العمل	3.58	71.55	0.98	4.96	0.00	6		
6.	تعتبر المعلومات المالية التي يتم توفرها ذات أهمية نسبية لمتخذ القرار	3.76	75.21	0.82	7.83	0.00	4		
	جميع فقرات المحور معاً	3.76	75.21	0.61	10.54	0.00			

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.13) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " تساهم المعلومات المالية ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية" يساوي 3.94 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.87%، قيمة الاختبار 10.55 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الخامسة " يوجد نظام محاسبي سليم واجراءات وقائية سليمة تساهم في حل المشكلات التي تواجه العمل " يساوي 3.58 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.55%، قيمة الاختبار 4.96، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 وهي أقل من 0.05، وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.76، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 75.21%، قيمة الاختبار 10.54، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "ملاءمة المعلومات " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات افراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى ملاءمة المعلومات في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك لملاءمة المعلومات المالية لعمل المقارنات لبناء التوقعات المستقبلية التي تفيد باتخاذ القرارات، وتوفر المعلومات المالية وقت الحاجة لها وطلبها بسرعة وسهولة.

- **واختلفت هذه النتائج مع دراسة (العجمي، 2013) والتي توصلت بأن أثر نظام الرقابة على جودة التقارير المالية المحاسبية متوسط.**

☒ تحليل فقرات المحور السابع " التمثيل الصادق "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.14).

جدول (4.14): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور السابع " التمثيل الصادق "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	النسبي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig)	الترتيب
1.	تتميز القوائم المالية بالدقة والخلو من الانحرافات والأخطاء الجوهرية	3.89	77.75	0.75	10.00	0.00	1	
2.	تعتبر المعلومات المالية عن المركز المالي العادل للشركة	3.79	75.77	0.89	7.44	0.00	3	
3.	تتمتع المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من المصداقية والشفافية	3.69	73.80	0.79	7.40	0.00	4	
4.	يتمتع من يقوم بإعداد التقارير المالية بالكفاءة	3.59	71.83	0.95	5.25	0.00	6	
5.	تتوفر العناية المهنية عند إعداد التقارير المالية	3.65	72.96	0.85	6.45	0.00	5	
6.	تتمثل المعلومات المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها	3.80	76.06	0.79	8.61	0.00	2	
	جميع فقرات المحور معاً	3.73	74.69	0.65	9.53	0.00		

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.14) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " تتميز القوائم المالية بالدقة والخلو من الانحرافات والأخطاء الجوهرية " يساوي 3.89 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 77.75%، قيمة الاختبار 10.00 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتمتع من يقوم بإعداد التقارير المالية بالكفاءة " يساوي 3.59 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.83%، قيمة الاختبار 5.25، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.73، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 74.69%، قيمة الاختبار 9.53، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " التمثيل الصادق " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى التمثيل الصادق في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك لخلو القوائم المالية من الأخطاء الجوهرية وتمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها وتعبّر عن المركز المالي الحقيقي للشركة.

- **واتفقت هذه النتائج مع دراسة (النجار، 2016)** بأن التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين تتمتع بجودة عالية.

☒ تحليل فقرات المحور الثامن " القابلية للفهم "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.15).

جدول (4.15): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور الثامن " القابلية للفهم "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1.	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم خلال استخدام المصطلحات المتداولة	3.93	78.59	0.83	9.40	0.00	1
2.	بُعد المعلومات المالية عن التعقيد والمصطلحات المعقدة	3.65	72.96	0.79	6.87	0.00	3

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
3.	تتلاءم المعلومات مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي التقارير	3.68	73.52	0.89	6.40	0.00	2
4.	يتم فهم المعلومات المالية من قبل مستخدميها بشكل مُبسط	3.56	71.27	0.82	5.77	0.00	5
5.	يتم عرض المعلومات بعيداً عن التكرار الذي يؤدي الى سوء الفهم	3.63	72.68	0.90	5.95	0.00	4
	جميع فقرات المحور معاً	3.69	73.80	0.63	9.16	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.15) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى " يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم خلال استخدام المصطلحات المتداولة " يساوي 3.93 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 78.59%، قيمة الاختبار 9.40 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة " يتم فهم المعلومات المالية من قبل مستخدميها بشكل مبسط " يساوي 3.56 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 71.27%، قيمة الاختبار 5.77، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.00 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.69، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 73.80%، قيمة الاختبار 9.16، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور " القابلية للفهم " دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى القابلية للفهم في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بسبب استخدام المصطلحات المالية المتداولة عند إعداد القوائم المالية، لكي تتلاءم مع المستوى الإدراكي من قبل مستخدميها، والبعد عن المصطلحات الغامضة والمضللة.

☒ تحليل فقرات المحور التاسع " القابلية للمقارنة "

تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الحياد وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.16).

جدول (4.16): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات المحور التاسع " القابلية للمقارنة "

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار (Sig.)	القيمة الاحتمالية	الترتيب
1.	ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية المستخدمة	3.70	74.08	0.95	6.27	0.00	2
2.	يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية مع أداء شركات أخرى تعمل في نفس القطاع	3.58	71.55	0.98	4.96	0.00	4
3.	تقوم لجنة التدقيق من التأكد من تطبيق وثبات السياسات والمبادئ المحاسبية	3.58	71.55	0.94	5.20	0.00	3
4.	تساهم المعلومات المالية في تقييم صحة القرارات السابقة وتقييم الأحداث السابقة	3.73	74.65	0.84	7.31	0.00	1
	جميع فقرات المحور معاً	3.65	72.96	0.64	8.54	0.00	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.16) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الرابعة تساهم المعلومات المالية في تقييم صحة القرارات السابقة وتقييم الأحداث السابقة " يساوي 3.73 (الدرجة الكلية من 3) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.65

، قيمة الاختبار 7.31 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرة الثانية " يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية مع أداء شركات أخرى تعمل في نفس القطاع " يساوي 3.58 أن المتوسط الحسابي النسبي 71.55%، قيمة الاختبار 4.964.73، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- بصفة عامة فإن المتوسط الحسابي للمحور ككل يساوي 3.65، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 72.96%، قيمة الاختبار 8.54، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر محور "القابلية للمقارنة" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المحور يختلف جوهرياً عن درجة الحياد والتشتت منخفض في استجابات أفراد العينة وهذا يعني أن هناك موافقة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المحور.

- يلاحظ في هذا المحور أن مستوى القابلية للمقارنة في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين من وجهة نظر المبحوثين مرتفعة، ويمكن تفسير ذلك بسبب لمساهمة تلك المعلومات في بناء التوقعات المستقبلية والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار معامل الارتباط بيرسون Person لاختبار الفرضيات السابقة عند مستوى دلالة 0.05 لمعرفة ما إذا كانت العلاقات متحققة أم لا.

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى :

الجدول (4.17): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الأولى

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.762**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات) لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.17) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.762 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات

الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات) لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول (4.18): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الأولى التابعة للرئيسية الأولى

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.577**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05)

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.18) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.577 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين البيئة الرقابية و ملاءمة المعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (4.19): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الأولى

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.668**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05)

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.19) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.668 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين الأنشطة الرقابية و ملاءمة المعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول (4.20): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الأولى

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.745**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05)

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.20) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.745 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين تقييم المخاطر وملاءمة المعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول (4.21): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الاولى

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.646**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.21) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.646 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المعلومات والاتصال و ملاءمة المعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الجدول (4.22): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الاولى

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.784**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.22) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.784 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و ملاءمة المعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثانية:

الجدول (4.23): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.700**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجود التقارير المالية (التمثيل الصادق للمعلومات) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.23) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.700 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية، الأنشطة الرقابية، تقييم المخاطر، المعلومات والاتصال، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (التمثيل الصادق للمعلومات) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول (4.24): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الأولى التابعة للرئيسية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.650**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.29) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.650 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين البيئة الرقابية و التمثيل الصادق للمعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (4.25): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.664**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.25) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.664 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين الأنشطة الرقابية و التمثيل الصادق للمعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول (4.26): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.632**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والتمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05).

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.26) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.632 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين تقييم المخاطر والتمثيل الصادق للمعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول (4.27): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.520**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.27) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.520 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المعلومات والاتصال و التمثيل الصادق للمعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الجدول (4.28): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الثانية

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.638**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و التمثيل الصادق للمعلومات عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.28) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.638 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و التمثيل الصادق للمعلومات، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة:

الجدول (4.29): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الثالثة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.577**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (القابلية للفهم) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.29) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.577 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (القابلية للفهم) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول (4.30): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الأولى التابعة للرئيسية الثالثة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.416**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.30) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.416 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين البيئة الرقابية و القابلية للفهم، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (4.31): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الثالثة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.538**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.31) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.538 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين الأنشطة الرقابية و القابلية للفهم، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول (4.32): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الثالثة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.506**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والقابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.32) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.506 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين تقييم المخاطر والقابلية للفهم، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول (4.33): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الثالثة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.562**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.33) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.562 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المعلومات والاتصال و القابلية للفهم، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الجدول (4.34): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الثالثة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.574**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و القابلية للفهم عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.34) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.574 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و القابلية للفهم، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة:

الجدول (4.35): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الرئيسية الرابعة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.575**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (القابلية للمقارنة) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.35) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.575 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الأنشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (القابلية للمقارنة) لشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

الجدول (4.36): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الأولى التابعة للرئيسية الرابعة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.401**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيئة الرقابية و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.36) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.401 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين البيئة الرقابية و القابلية للمقارنة، ولوحظ بوجود ضعف في الارتباط ويمكن تفسير ذلك بوجود صعوبة المقارنة مع القطاعات الأخرى، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

الجدول (4.37): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثانية التابعة للرئيسية الرابعة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.563**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأنشطة الرقابية و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05)

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.37) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.563 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين الأنشطة الرقابية و القابلية للمقارنة، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

الجدول (4.38): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الثالثة التابعة للرئيسية الرابعة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.508**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر والقابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05)

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.38) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.508 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين تقييم المخاطر والقابلية للمقارنة، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

الجدول (4.39): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الرابعة التابعة للرئيسية الرابعة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	.515**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المعلومات والاتصال و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.39) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.515 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المعلومات والاتصال و القابلية للمقارنة، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

الجدول (4.40): يوضح معامل الارتباط بيرسون والقيمة الاحتمالية للفرضية الفرعية الخامسة التابعة للرئيسية الرابعة

القيمة الاحتمالية	قيمة معامل الارتباط	الفرضية
0.00	. 602**	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و القابلية للمقارنة عند مستوى دلالة (0.05) .

* العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05. ** العلاقة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.01.

من خلال النتائج الموضحة في جدول (4.40) فقد تبين أن قيمة معامل الارتباط 0.602 والقيمة الاحتمالية 0.00 مما يدل على وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و القابلية للمقارنة، وبناءً عليه تم قبول الفرضية.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5.1 تمهيد

في ضوء التحليل الذي تم في الفصل الرابع لنتائج التحليل الإحصائي الوصفي لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، فإنه سيتم تناول في هذا الفصل عرضاً لمجمل النتائج والتوصيات الذي توصلت إليها الدراسة عن أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تم عرض النتائج والتوصيات على النحو التالي :

5.2 النتائج

كانت أهم النتائج الذي توصلت إليها الدراسة كالتالي:

1. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الانشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (ملاءمة المعلومات) لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
2. وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية إحصائية بين أدوات الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية ، الانشطة الرقابية ، تقييم المخاطر ، المعلومات والاتصال ، المراقبة والضبط الداخلي) وجودة التقارير المالية (التمثيل الصادق للمعلومات) لشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقييم المخاطر وملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05) في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراقبة والضبط الداخلي و ملاءمة المعلومات عند مستوى دلالة (0.05) في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
5. اتضح أن الشركات المساهمة العامة المدرجة تتمتع بوجود نظام رقابي فعال يساهم في حماية الأصول من السرقة والاختلاس.
6. يتم توزيع الصلاحيات والمسؤوليات وكذلك فصل الواجبات ووجود تسلسل إداري للموظفين.
7. يساهم نظام الرقابة الداخلية داخل شركات المساهمة العامة في منع الاخطاء قبل وقوعها.
8. يهتم المدقق الخارجي بمخاطر التلاعب بالقوائم المالية لدى الشركات المساهمة العامة في بورصة فلسطين.

9. النظام الرقابي يساهم في تعزيز الثقة في التقارير المالية في الشركات المساهمة العامة .
10. التدوير الوظيفي يقلل من احتمالات الغش والتزوير في التقارير المالية .
11. يتم استخدام المعلومات المالية في الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين في بناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية .
12. القوائم المالية لدى الشركات المساهمة العامة تتميز بخلوها من الانحرافات والاطاء الجوهرية.
13. المعلومات المالية في القوائم المالية يتم عرضها بشكل واضح ومفهوم بحيث يتلاءم مع مستخدمي تلك القوائم.

5.3 التوصيات

بناءً على ما سبق من نتائج توصلت إليها الدراسة، يرى الباحث أنه يمكن أن يتم تلخيص أهم التوصيات التالية للاستفادة منها.

1. زيادة الاهتمام بالنظام الرقابي الالكتروني في الشركات المساهمة العامة.
2. زيادة الاهتمام بالتقارير الرقابية ومقارنتها مع فترات سابقة للشركة والعمل على تقييمها في الشركات المساهمة العامة.
3. ضرورة وضع برنامج وخطة طوارئ يهدف لضمان سير العمل ومواجهة أي طارئ يواجه الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.
4. منح بعض الامتيازات المشروطة لموظفي الرقابة في الوصول الى بعض السجلات والوثائق في بهدف تحقيق الرقابة بالشكل الأمثل والمطلوب في الشركات المساهمة العامة.
5. منح المدقق الداخلي الاستقلالية وفصل في الصلاحيات بينه وبين الإدارة في الشركات المساهمة العامة.
6. تطوير النظم المحاسبية الموجودة لدى الشركات المساهمة العامة بحيث تتناسب مع التطورات في بيئة الاعمال ومعالجة أوجه القصور والمشكلات التي تواجه العمل، وربط تلك النظم بالمشكلات ومساعدتها في حل المشكلات.
7. تدريب الكادر المشرف على إعداد القوائم المالية في الشركات المساهمة العامة، لكي يتلاءم مع التطور الحديثة في النظم المحاسبية المتطور ولكي لا يسئ استخدامها.

8. تبسيط المعلومات المالية ليتم فهمها من قبل مستخدميها بسهولة، واستخدام المصطلحات المالية الغير معقدة وتتلاءم مع فهم مستخدميها في الشركات المساهمة العامة.
9. ضرورة تفعيل دور لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة في فلسطين.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- ابراهيم، أحمد علي و حجازي، وفاء يحيى (2008م) قراءة القوائم المالية كود رقم (143) مركز التعليم المفتوح بجامعة بنها، القاهرة.
- أبو حطب، فؤاد وأمال صادق (2005م) مناهج لبحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية "، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.
- أبو حمام، ماجد اسماعيل (2009م) أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الاسلامية، غزة.
- أبو عنزة، حسام أحمد (2016م) تقييم فاعلية ديوان الرقابة المالية والإدارية في ضبط الاداء المالي لمؤسسات الحكم المحلي في المحافظات الجنوبية فلسطين - دراسة تطبيقية (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة.
- آينز، آلفين و لوبك، جيمس (2002م) المراجعة مدخل متكامل، ترجمة الديسبي، محمد محمد عبد القادر، السعودية: دار المريخ للنشر.
- بلال، براهيم (2015م) تقييم دور المراجع الداخلي في تحسين نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية على المدققين الداخليين بالجزائر، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس.
- توماس، وليم و هنلي، أمرسون (1989م) المراجعة بين النظرية والتطبيق، ترجمة حجاج، احمد و سعيد، كمال، السعودية: دار المريخ للنشر.
- جربوع، يوسف محمد (2006م) مجالات مساهمة المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في تحسين القرارات المالية لمجلس الإدارة وفقاً لقواعد حوكمت الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع غزة، مجلة الجامعة الاسلامية غزة، 5(23)13.
- جربوع، يوسف محمود (2001م)، نظرية المحاسبة، ط1.
- جربوع، يوسف محمود (2005م) محددات مراجعة القوائم المالية تحد كبير للمراجع الخارجي، دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين الفلسطينيين في فلسطين، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الاول لكلية التجارة بالجامعة الاسلامية.
- الجرجاوي، زياد (2010م) القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، ط2، غزة: مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.
- جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية (1996م)، معايير المحاسبة الدولية، ص28-34.

- الحلبي، نبيل (2001م) ملاحظات المستفيدين من القوائم المالية المراجعة وفقاً لتقارير المراجعة الشاملة وتقارير المراجعة محدودة النطاق (حالة تطبيقية)، مجلة جامعة دمشق، 17(2) 228.
- حماد، أحمد هاني بحيري، عطية، أحمد صلاح (1999م) مبادئ المحاسبة المالية، جامعة الزقازيق، مصر.
- الحמיד، عبد الرحمن بن ابراهيم (2009م)، نظرية المحاسبة، ط1، السعودية: نشر مكتبة الملك فهد الوطنية.
- خالد أمين عبدالله (2000م)، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية والعملية، ط1: عمان، دار وائل للنشر.
- خالد أمين عبدالله (2004م) ، علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية، ط2، عمان: دار وائل للنشر.
- خليل، محمد (2003م)، دور المحاسب الإداري في إطار حوكمة الشركات، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، كلية التجارة، جامعة بنها.
- دهمان، أسامة كمال (2012م) فاعلية نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحقيق جودة التقارير المالية على وزارة المالية الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، غزة.
- الديسبي، محمد محمد عبد القادر (2005م) " اطار مقترح لمحددات مساهمة لجان المراجعة في تحقيق جودة التقارير المالي " المجلة المصرية للدراسات التجارية، مصر، (1) 41-74.
- الذنيبات، علي عبد القادر (2006م) تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية نظرية وتطبيق، ط1، عمان: المكتبة الوطنية.
- الذنيبات، علي عبد القادر (2010م) تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والانظمة والقوانين المحلية نظرية وتطبيق، ط3، عمان: المكتبة الوطنية.
- ذنيبات، علي و كفوس، نوال (2012م) مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بمتطلبات الرقابة الداخلية وأثر ذلك على أدائها المالي، مجلة دراسات سلسلة العلوم الإدارية، 39(1) 29-46 .
- الساعي، مهيب وهبي، عمرو (1991م) علم تدقيق الحسابات، ط1، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- السامرائي، محمد حامد (2016م) أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية على شركات صناعة الأدوية الاردنية المدرجة في بورصة عمان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

السبوع، سليمان سند (2011م) أثر هياكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقاً لآطار COSO على أهداف الرقابة - حالة الشركات الصناعية الأردنية، دراسات العلوم الإدارية، 38(1).

سرايا، محمد السيد (2007م) أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل - الاطار النظري المعايير والقواعد - مشاكل التطبيق العملي، ط1، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر.

سلامة، أشرف عبد العزيز محمد (2013م)، تقييم نظم الرقابة وتقييم الأداء في الجامعة الاسلامية في قطاع غزة (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السويس، مصر.

الشامي، أكرم يحيى (2009م) أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

شاهين، علي عبد الله (2011م)، النظرية المحاسبية، ط1، غزة: نشر مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الجامعة الاسلامية.

شحاتة، حسين حسن (2017م)، منهج وأساليب تقييم الرقابة وتقييم الأفراد، جامعة الازهر، مصر.

الشرع، مجيد (2010م) الرقابة الداخلية ودلالاتها في الحد من الفساد المالي دراسة تطبيقية في جهات رقابية، المؤتمر العلمي العاشر، مجلة المنصور، (14) 61-78.

الشيخ، صادق مأمون أحمد (2016م) دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية بقطاع شركات الصناعة، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الزعيم الازهري، السودان.

الشيرازي، عباس مهدي (1990م)، نظرية المحاسبة، ط1، جامعة الكويت.

صفاء الدين، عدي و عبد الخالق، فيحاء (2015م) قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مجلة دورية نصف سنوية، جامعة البصرة 7(14).

عبد الجليل وأبو نصار (2014م) العوامل المؤثرة على مستوى الافصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة العامة الأردنية، العلوم الإدارية، 41(2) 326-342.

عبد العزيز، عبد الحميد عبد الله (2014م) دور استقلال المراجع الخارجي في جودة التقارير المالية على ديوان المراجع القومي بالسودان، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الزعيم الأزهري، السودان.

عبيدات، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد (2001م) البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه، عمان: دار الفكر للنشر والتوزيع.

عثمان، عبد الرازق محمد (1991م) أصول التدقيق والرقابة الداخلية، ط2، الموصل.

العجمي، عبد الله (2013م) تقييم نظام الرقابة الداخلية وأثرها في جودة معلومات التقارير المحاسبية، دراسة ميدانية في البنوك التجارية في دولة الكويت، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الأوسط، الاردن.

العمرى، أحمد محمد وعبد الغني، فضل عبد الفتاح (2006م) " مدي تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية " المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 2(3).

عياش، عبد الوهاب أحمد (2014م) دور الرقابة الداخلية في رفع كفاءة الاداء المالي في شركات الاتصالات اليمنية، مجلة جامعة الناصر، 4(183-155)

عيسى، سمير كامل محمد (2008م) أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الارباح، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الاسكندرية 45(2).

غسان فلاح المطارنة(2009م) تدقيق الحسابات المعاصر -الناحية النظرية ،ط2، عمان: دار المسيرة.

قديح، بسام سليمان (2013م) أثر خصائص لجان التدقيق على جودة التقارير المالية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الاسلامية، غزة.

الكروي، أسعد جاسم خضير (2015م) دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي - واقع ومعوقات (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا، عمان، الاردن.

كلتوم، حفيظ هاجر (2014م) المراجعة الداخلية كآلية لتفعيل مبادئ حوكمة المؤسسات في المؤسسات الاقتصادية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر.

اللايذ، علي عبد الغني و الشوبكي، يونس عليان و الحمدان، يوسف نيسان (2013م) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية) مجلة التقني، 4(96-110).

لطفی، أمین السيد أحمد (1997م) الاتجاهات الحديثة في المراجعة - الرقابة على الحسابات، القاهرة: دار النهضة العربية.

لطفی، أمین السيد أحمد (2004م)، مراجعة نظم الرقابة الداخلية، الكتاب السابع، القاهرة.

- لظن، هيا مروان (2016م) مدي فاعلية دو التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة.
- المجمع العربي للمحاسبين أ، (2001م) مفاهيم التدقيق المتقدمة، المجمع العربي للمحاسبين، عمان.
- مسعد، محمد فضل و الخطيب، خالد راغب (2009م) دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، ط1، عمان: دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع.
- مشتهي، صبري ماهر (2015م) تقييم مدى انسجام أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة العامة الفلسطينية مع إطار COSO وأثر ذلك على أداء الشركة وقيمتها، مجلة جامعة الأزهر - غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 17(1) 259-290.
- المطارنة، غسان فلاح (2013م) مدخل الى تدقيق الحسابات المعاصر، ط1، عمان: زمزم للنشر والتوزيع.
- مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم (2014م)، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية -دراسة نظرية تطبيقية، عمادة البحث العلمي بجامعة سلمان بن عبد العزيز.
- الناحية النظرية (2009م)، ط2، عمان: دار المسيرة.
- النجار، عايش (2016م) العلاقة بين جودة التقارير المالية وكفاءة الاستثمار للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة) الجامعة الإسلامية، غزة.
- نصر، عبد الوهاب و الصيرفي، أسماء (2015م)، أثر مستوى الأخلاقي للمحاسبين الماليين على جودة التقارير المالية بالتطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة المحاسبة والمراجعة.
- النظمي ايهاب، العزب هاني (2012م) تدقيق الحسابات الاطار النظري، ط1، عمان: دار وائل للنشر والطباعة.
- نظمي، ايهاب و العزب، هاني (2012م) تدقيق الحسابات الاطار النظري، ط1، عمان: دار وائل للنشر.
- هاشم، محمد صالح (2009م) محاور تطوير العلاقة التفاعلية بين لجنة المراجعة والمراجع الخارجي في ضوء الاصدارات المهنية المحلية والدولية - دراسة نظرية ميدانية، مجلة البحوث الإدارية، 27(4) 34-85.

الوادية، محمد رفيق (2016م) دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على رأس المال العام بوزارة الصحة الفلسطينية، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة الجامعة الإسلامية، غزة.

الواردات، خلف عبد الله (2013م) دليل التدقيق الداخلي، عمان: دار الريبة للنشر والتوزيع.

ثانياً: المراجع الأجنبية

Altamuro, J., & Beatty, A. (2010). *How does internal control regulation affect financial reporting?*. *Journal of accounting and Economics*, 49(1), 58-74.

Arena, M & Arnaboldi, M & Azzone, G (2006) " *Internal audit in Italian organizations: A multiple case study* " *Managerial Auditing Journal*. 21(3) 275-292.

Arens, A. A., Elder, R. J., & Mark, B. (2012) " *Auditing and assurance services: an integrated approach*. Boston: Prentice Hall

Bayyoud, m & Sayyad, NA. (2015) *The Impact of Internal Control and Risk Management on Banks in Palestine*. *International Journal of accounting and Economics Faineance and Management Sciences*, 3(3), 156-161..

Costello, A. M. (2011). *The impact of financial reporting quality on debt contracting: Evidence from internal control weakness reports*. *Journal of Accounting Research*, 49(1), 97-136

Doyle, J. T., Ge, W., & McVay, S. (2007). *Accruals quality and internal control over financial reporting*. *The Accounting Review*, 82(5), 1141-1170.

Gras -Gil, E, Mrin -Hernandez, S & Garcia-perez de lema, D. (2012) *Internal Audit and Financial Reporting in the Spanish Banking Industry*. *Managerial Auditing Journal*, 27(8), 728-753..

john A. Pearce and Richard B. Robinson, Jr (1989) " *management by random house inc*, 1ST Ed p592

- Kathryn. Batrol and David martin(1990) "*Management*" McGRAW–Hill, INC, P 595.
- Martinez, M & Fuentes, C. (2007) *The Impact of Audit Committee Characteristics on the Enhancement of the Quality of Financial Reporting: an empirical study in the Spanish context*. corporate governance, 15(6), 1394–1412.
- Moller, Robert (2004), *Sarbanes–Oxley and the New Internal Audit Roles*, John Wiley and Sons.
- Spira, L. F., (2003) " *Audit Committees: Begging the Question?*, *corporate Governance: An International Review*, Vol. 11, pp180–188.
- Tasios, s. and Bekiaris, M. (2012) " *Auditor's perceptions of financial reporting quality the case of Greece*, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 1(2)57–74.
- The Committee of Sponsoring Organization of Treadway Commission (COSO). (1992) *Internal Control – Integrated Framework*, New York, AICPA.

الملاحق

الملاحق

ملحق (1) قائمة بأسماء المحكمين

الرقم	الاسم	المؤسسة
1.	أ. د جبر الداعور	جامعة الازهر بغزة
2.	د. أكرم حماد	مدير عام المالية بوزارة التربية والتعليم بغزة
3.	د. حسني عابدين	كلية العلوم والتكنولوجيا بخان يونس
4.	د. عبد الرحمن رشوان	كلية العلوم والتكنولوجيا بخان يونس
5.	د. هشام ماضي	الجامعة الاسلامية بغزة
6.	د. محمد العشي	الجامعة الاسلامية بغزة
7.	د. رمضان العمري	الجامعة الاسلامية بغزة
8.	د. ناهض الخالدي	الجامعة الاسلامية بغزة

ملحق (2) الاستبيان



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية التجارة

قسم المحاسبة والتمويل

السيد الفاضل / السيدة الفاضلة ،،،

تحية طيبة وبعد ،،،

نضع بين أيديكم هذه الاستبانة وهي إحدى المتطلبات الدراسية للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة في الجامعة الإسلامية وهي بعنوان "أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين.

مثل هذا الاستبيان أحد الجوانب المهمة للبحث بهدف التعرف على آراء الموظفين والمدققين حول أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة التقارير المالية لذلك فقد تم تصميم هذا الاستبيان المرفق لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة.

يرجى التكرم بتقديم إجاباتكم بكل موضوعية والممثلة لقناعاتكم الشخصية، وسوف تعامل هذه الإجابات بالسرية التامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي فقط. شاكرين لكم تعاونكم ومؤكدين أن لإجاباتكم تأثيراً مهماً في دقة النتائج وتحقيق أهداف الدراسة ومساعدة الباحث في التوصل إلى نتائج صحيحة ومفيدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

الباحث

محمد حيدر شعت

البيانات الشخصية:

1. العمر ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 لأقل من 35 سنة ☐ أكبر من 35 سنة
2. سنوات الخبرة ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 6 فأقل من 10 سنوات ☐ أكثر من 15 سنة
3. المؤهل العلمي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه
4. التخصص العلمي ☐ حاسبة ☐ علوم مالية ومصرفية ☐ إدارة اعمال ☐ تخصص آخر
5. الشهادات المهنية ☐ CIA ☐ ACPA ☐ CPA ☐ أخرى ☐ لا يوجد
6. المسمى الوظيفي ☐ محاسب ☐ مدير مالي ☐ مدقق داخلي ☐ عضو لجنة تدقيق
7. الدورات التدريبية ☐ لا يوجد ☐ دورة واحدة ☐ ثلاث دورات فأكثر ☐ دورتان

ملاحظة	مؤرخ	مؤرخ	مؤرخ	مؤرخ	مؤرخ	فيما يلي مجموعة من العبارات وأمام كل عبارة خمس درجات للإجابة يرجى وضع إشارة (X) في المكان المناسب
البيئة الرقابية						
						1 يوجد نظام رقابي فعال يساهم في حماية الأصول من السرقة والاختلاس
						2 تقوم الإدارة بتقييم السياسات والإجراءات الموضوعة من قبلها
						3 يوجد داخل الشركة دليل إجراءات يوضح الدور الرقابي لكل موظف
						4 يوجد توزيع صلاحيات ومسؤوليات وفصل للواجبات للموظفين ووجود تسلسل إداري واضح
						5 تقوم لجان التدقيق بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلي ومناقشته مع مجلس الإدارة والمدقق الداخلي
						6 يهتم المراجع الخارجي في تقييم نظام الرقابة الداخلي وتحديد نقاط القوة والضعف
						7 يوجد نظام رقابي إلكتروني لجميع أنشطة المنشأة
الأنشطة الرقابية						
						1 يساهم نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة في منع الأخطاء قبل وقوعها أو حدوثها
						2 يتم استشارة لجنة التدقيق عند إعداد القوائم المالية وتقوم بفحصها
						3 يوجد بعض السياسات التي تتدخل في الأمور الشخصية للموظفين
						4 تستخدم الإدارة التقارير الرقابية بعمل مقارنات لفترات سابقة للشركة
						5 تشمل التقارير الرقابية توصيات ومقترحات لتطوير العمل
						6 تسعى الإدارة لتطوير النظم الرقابية وتدريب الكادر بشكل مؤهل
						7 يقوم المدقق الداخلي بفحص وتقييم فعالية الأنشطة الرقابية
تقييم المخاطر						
						1 يتم تحديد العوامل التي تزيد من المخاطر وتقدر أهميتها
						2 تقوم الإدارة باتخاذ الإجراءات اللازمة لإدارة المخاطر
						3 يساهم التدقيق الداخلي في تحديد وتقييم المخاطر
						4 تساهم لجنة التدقيق في تقييم المخاطر
						5 يهتم المدقق الخارجي بمخاطر التلاعب في القوائم المالية
						6 تشمل أنظمة الرقابة وجود خطة طوارئ لضمان سير العمل تضمن عدم التوقف

المعلومات والاتصال					
1					تقوم الإدارة بمتابعة التقارير المالية والتواصل مع المساهمين
2					النظام المالي المستخدم محكم ودقيق
3					يتوفر لدى الموظفين الفهم الكافي للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية من قبل الموظفين
4					يساهم النظام الرقابي في تعزيز الثقة في التقارير المالية
5					يتمتع العاملون في قسم الرقابة بكامل الصلاحيات في الوصول الى السجلات والوثائق
6					تتوفر قنوات اتصال فعالة تضمن فهم كافة الموظفين للسياسات والإجراءات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية
المراقبة والضبط الداخلي					
1					تقوم الشركة بمتابعة أوجه القصور في النظام الرقابي
2					تقوم الشركة بمعالجة القصور في نظام الرقابة وتطوير العمل
3					يتم تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع الظروف الجديدة
4					يتمتع العاملون في قسم الرقابة بالخبرة والتأهيل العلمي
5					يتمتع المدقق الداخلي بالحياد
6					يقلل الدوران الوظيفي احتمالات حدوث تزوير وغش في التقارير المالية
ملاءمة المعلومات					
1					يتوفر معلومات مالية كافية وقت الحاجة لها
2					تساهم المعلومات المالية ببناء التوقعات والتنبؤات المستقبلية
3					تعبر المعلومات الواردة في القوائم المالية بصدق عن الأحداث الخاصة بالشركة كما حدثت
4					تتوفر المعلومات بالوقت المناسب عند الحاجة لها وطلبها من قبل المستفيدين
5					يوجد نظام محاسبي سليم واجراءات وقائية سليمة تساهم في حل المشكلات التي تواجه العمل
6					تعتبر المعلومات المالية التي يتم توفرها ذات أهمية نسبية لمتخذ القرار
التمثيل الصادق					
1					تتميز القوائم المالية بالدقة والخلو من الانحرافات والأخطاء الجوهرية

					2	تعبر المعلومات المالية عن المركز المالي العادل للشركة
					3	تتمتع المعلومات المحاسبية بدرجة عالية من المصداقية والشفافية
					4	يتمتع من يقوم بإعداد التقارير المالية بالكفاءة
					5	تتوفر العناية المهنية عند إعداد التقارير المالية
					6	تتمثل المعلومات المالية بصدق تمثيلها للظواهر المراد التقرير عنها
القابلية للفهم						
					1	يتم عرض المعلومات في القوائم المالية بشكل مفهوم خلال استخدام المصطلحات المتداولة
					2	بُعد المعلومات المالية عن التعقيد والمصطلحات المعقدة
					3	تتلاءم المعلومات مع مستوى الفهم المحاسبي لمستخدمي التقارير
					4	يتم فهم المعلومات المالية من قبل مستخدميها بشكل مُبسط
					5	يتم عرض المعلومات بعيداً عن التكرار الذي يؤدي الى سوء الفهم
القابلية للمقارنة						
					1	ثبات في تطبيق الطرق والأساليب المحاسبية المستخدمة
					2	يمكن مقارنة المعلومات المحاسبية مع أداء شركات أخرى تعمل في نفس القطاع
					3	تقوم لجنة التدقيق من التأكد من تطبيق وثبات السياسات والمبادئ المحاسبية
					4	تساهم المعلومات المالية في تقييم صحة القرارات السابقة وتقييم الأحداث السابقة
					5	يوجد صعوبة في الحصول علي المعلومات المالية لشركات أخرى من نفس القطاع لعمل المقارنات

ملحق (3) أسماء شركات عينة الدراسة

#	اسم الشركة	رمز التداول	القطاع
1	العربية الفلسطينية للاستثمار "أبيك"	APIC	استثمار
2	العقارية التجارية للاستثمار	AQARIYA	
3	المستثمرون العرب	ARAB	
4	القدس للاستثمارات العقارية	JREI	
5	فلسطين للتنمية والاستثمار	PADICO	
6	الفلسطينية للاستثمار والائماء	PID	
7	فلسطين للاستثمار الصناعي	PIIC	
8	فلسطين للاستثمار العقاري	PRICO	
9	الاتحاد للإعمار والاستثمار	UCI	
10	أبراج الوطنية	ABRAJ	خدمات
11	المؤسسة العربية للفنادق	AHC	
12	المؤسسة العقارية العربية	ARE	
13	العربية الفلسطينية لمراكز التسوق	BRAVO	
14	جلوبل كوم للاتصالات	GCOM	
15	مركز نابلس الجراحي التخصصي	NSC	
16	بال عقار لتطوير وإدارة وتشغيل العقارات	PALAQAR	
17	الاتصالات الفلسطينية	PALTEL	
18	الفلسطينية للكهرباء	PEC	
19	مصايف رام الله	PSR	
20	الفلسطينية للتوزيع والخدمات اللوجستية	WASSEL	
21	موبايل الوطنية الفلسطينية للاتصالات	WATANIYA	
22	البنك الإسلامي العربي	AIB	بنوك وخدمات مالية
23	بنك فلسطين	BOP	
24	البنك الاسلامي الفلسطيني	ISBK	
25	بنك الاستثمار الفلسطيني	PIBC	
26	سوق فلسطين للأوراق المالية	PSE	

#	اسم الشركة	رمز التداول	القطاع
27	بنك القدس	QUDS	
28	البنك الوطني	TNB	
29	العربية لصناعة الدهانات	APC	صناعة
30	دواجن فلسطين	AZIZA	
31	بيت جالا لصناعة الادوية	BJP	
32	بيرزيت للأدوية	BPC	
33	مصنع الشروق للالكترود	ELECTRODE	
34	مطاحن القمح الذهبي	GMC	
35	سجاير القدس	JCC	
36	القدس للمستحضرات الطبية	JPH	
37	فلسطين لصناعة اللدائن	LADAEN	
38	الوطنية لصناعة الالمنيوم والبروفيلات "تابكو"	NAPCO	
39	الوطنية لصناعة الكرتون	NCI	
40	دار الشفاء لصناعة الأدوية	PHARMACARE	
41	مصانع الزيوت النباتية	VOIC	
42	المجموعة الأهلية للتأمين	AIG	تأمين
43	العالمية المتحدة للتأمين	GUI	
44	المشرق للتأمين	MIC	
45	التأمين للوطنية	NIC	
46	فلسطين للتأمين	PICO	
47	التكافل الفلسطينية للتأمين	TIC	
48	ترست العالمية للتأمين	TRUST	